

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٣٥

الثلاثاء، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينان
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/133)

12-26918 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/133)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي أستراليا وأفغانستان وتركيا وفنلندا وكندا والنرويج واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/133 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيتش.

السيد كوبيتش (تكلم بالإنكليزية): يشرفني جدا أن أقدم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن لأول مرة بصفتي الجديدة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أن أعرض على المجلس بعض الانطباعات والنتائج استنادا إلى أول شهرين لي في عملي بهذه الصفة الجديدة.

بادئ ذي بدء، إننا نواجه، بعد عشر سنوات من إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مجموعة من الحقائق على أرض الواقع تختلف كثيرا عن الحقائق التي وجدناها في البداية. فالوجود العسكري الدولي ينقل تدريجيا كامل المسؤولية الأمنية في أفغانستان إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية وسينهي مهمته الحالية بنهاية عام ٢٠١٤. والجهود متواصلة لجعل مؤسسات الحكم على المستويين الوطني ودون الوطني قادرة بشكل متزايد على الاضطلاع بالحكم وتحقيق سيادة القانون وتوفير الخدمات الإنمائية والاجتماعية للسكان من أجل ضمان حقوقهم وحرياتهم الأساسية. والأصوات المؤيدة من مختلف شرائح المجتمع الأفغاني ومن المنطقة لعملية سلام ومصالحة ذات قيادة وملكية أفغانية قد أصبحت أقوى.

ويجب أن تعبر صورة الأمم المتحدة وعملها في أفغانستان عن هذه الحقائق مع المراعاة التامة لمبادئ ومتطلبات العملية الانتقالية. ولا بد أن يكون الدعم النشط لهذه الاتجاهات والتطورات الإيجابية، بالشراكة مع السلطات والمجتمع الأفغانيين، في صلب الطريقة التي نعمل بها.

وخلال الشهرين الأولين من عملي في أفغانستان، اجتمعت مع مسؤولي الحكومة والقادة السياسيين والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني في كابول والمقاطعات ومختلف أنحاء المنطقة. وبدءاً بالرئيس كرزاي، رحب الجميع بي ترحيباً حاراً. وإذا كان هناك ما أستمد منه الأمل، فهو الإعراب عن الرغبة القوية في السلام. ورسالة الناس واضحة - فالوقت قد حان لكي تضع هذه الحرب أوزارها.

والأنباء التي تواترت عن عملية السلام الوليدة قد أثارت نقاشاً حياً نحتاج إلى تسخيره وإدماجه في عملية بناءة لصنع السياسة. وفي إطار حوار الشعب الأفغاني الذي تدعمه بعثة الأمم المتحدة، يطرح الأفغان في شتى أنحاء البلد تصورهم لعملية السلام وخريطة الطريق الخاصة بها. وكشف الحوار أيضاً عن أن الكثيرين يرون أن الفساد والافتقار إلى العدالة وإساءة استعمال السلطة هي أكبر المشاكل التي تواجه الناس العاديين، إلى جانب انعدام فرص العمل للأعداد المتزايدة من الشباب من سكان الحضر.

وهناك نقطة هامة أخرى استخلصتها من اجتماعاتي تمثلت في الاعتراف الذي يكاد أن يكون عاماً بقيمة العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والرغبة الشديدة في استمرار وجود بعثتها.

وأخيراً، لا بد لي من الإشارة إلى المآسي الأخيرة التي شهدتها أسابيع عملي الأولى في أفغانستان. ومرة أخرى، أتقدم بخالص مواساتي وتعاطفي لأسر جميع ضحايا حوادث العنف الأخيرة، من المدنيين أو العسكريين على السواء. وإنني أحيي ذلك الالتزام بالمساءلة الكاملة.

وفي نفس الوقت، فإنني أشدد بقوة على ضرورة اتباع وسائل غير عنيفة للتعبير عن الاحتجاج، حتى في حالة وقوع مثل هذه الأخطاء الجسيمة وإن كانت غير متعمدة، كحرق المصاحف مؤخراً. وأثني على مناشدات وأعمال الأغلبية من القادة الدينيين والحكماء، الذين عملوا على أن يكون التعبير عن عميق الغضب في إطار تجمعات سلمية. وأدين عظات ونداءات تلك القلة التي دعت إلى العنف. فهؤلاء لم يجلبوا إلا الموت والدمار، وللأفغان بالدرجة الأولى.

وهناك أيضاً سلسلة من أعمال القتل استهدفت القوات الدولية الموجودة هناك لمساعدة القوات والمؤسسات الأفغانية وتدريب أفرادها. هذا أمر غير مقبول. وتلك الأعمال الخبيثة تنطوي على عواقب وخيمة بالنسبة للجهود الأساسية والدعم العام والالتزام الدائم للمجتمع الدولي بمساعدة أفغانستان وشعبها.

والأمم المتحدة كانت ضحية العنف من جانب البعض أيضاً. فمكتب البعثة في كندوز قد تعرض لهجوم مباشر، مما أعاد الذكريات المروعة لمقتل زملائنا الأعزاء السبعة منذ عام في ظروف مشابهة في مزار الشريف. وقد حالت الإجراءات التي اتخذها قوات الأمن الوطني الأفغانية في حينها دون الإضرار بأي من أفراد الأمم المتحدة، غير أن ستة منهم فقدوا أرواحهم. ونحن نأسف لتلك الخسارة.

واستجابة لذلك، جرى نقل أعضاء الطاقم الدولي إلى مناطق أخرى مؤقتاً ريثما يعاد تقييم الإجراءات الأمنية. وقد يؤثر ذلك على بعض البرامج في المدى القصير، وأصدر قادة محليون بالفعل بيانات تطالب بعودهم. غير أن أمن كل موظفينا، الوطنيين والدوليين، أمر أساسي الأهمية. ونواصل العمل مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وبشكل متزايد مع السلطات الأفغانية، لمعالجة ذلك. وإنني أتوقع، بل وأطلب، مساندة السلطات الأفغانية وتفهمها لمقتضياتنا الأمنية. فذلك شرط أساسي لمواصلة عملنا ووجودنا في البلد.

وبغض النظر عن تلك المآسي الأخيرة، ينبغي ألا نفقد تركيزنا. فالأحداث الأخيرة ينبغي ألا تحجب التوجهات والتطورات الإيجابية أو تلقي بظلالها عليها، أو أن تصرف المجتمع الدولي أو أفغانستان أو العملية الانتقالية عن الخطط والجداول الزمنية المتفق عليها. فالانتقال يسير وفقاً للخطط والأهداف المرسومة حتى الآن، وقوات الأمن الوطنية الأفغانية أثبتت حتى الآن أنها أهل للمهام الملقاة على عاتقها. وينبغي لمؤتمر قمة شيكاغو أن يدعم تلك التطورات والخطط بالتوصل إلى التزامات محددة وراسخة. فغياب تلك الالتزامات قد يكون انتكاسة للانتقال والاستقرار

في أفغانستان والمنطقة. وإذ نتطلع إلى المستقبل، لا بد لنا أن نبرهن على أننا قد تعلمنا من أخطائنا في الماضي.

غير أن الانتقال يشمل التعجيل بالقيادة والمسؤولية والمساءلة الأفغانية في الحوكمة وسيادة القانون والعدالة والتنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد والفقر، على سبيل المثال لا الحصر. ومن الأهمية بمكان أن تبذل جهود أقوى لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، في ضوء الزيادة في زراعة القنب وإنتاج الأفيون والتهديد المتزايد المترتب على ذلك للأمن والاستقرار والتنمية والحوكمة في أفغانستان والمنطقة. ولا بد من دعم المكاسب الأمنية بتحقيق تقدم في هذه المجالات لجعلها هي والانتقال مستدامين.

لقد شهد المؤتمر الدولي الذي عقد في برلين في العام الماضي التزاماً بشراكة دائمة أيضاً إبان عقد التحول ما بعد عام ٢٠١٤. ويتعين على كل من المجتمع الدولي وأفغانستان احترام الالتزامات المتبادلة. ويتمثل التحدي الآن في ترجمة الالتزامات السياسية إلى تمويل يمكن التنبؤ به للبرامج الوطنية ذات الأولوية، مع تحديد آلية متابعة للمساءلة المتبادلة بين الحكومة وشركائها للعقد المقبل. وستوفر طوكيو تلك الفرصة. وفي الأشهر القادمة، يتعين على الحكومة والشركاء الدوليين تكثيف مشاركتهم لكفالة أن تكون برامج الأولويات الوطنية المرتبة جيداً أساساً للتمويل الاستراتيجي العام والخاص ولتحقيق النتائج الإنمائية التي تراها الحكومة أساسية للاعتماد على الذات.

والدعم الطويل الأجل والتمويل الذي يمكن التنبؤ به يعززهما عدد من اتفاقات الشراكة الشاملة بين أفغانستان وشركائها الثنائيين. وهذه العملية مستمرة. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة تعمل من أجل إيجاد نُهُج مترابطة من جانب المجتمع الدولي دعماً لتحديات التنمية والحوكمة في أفغانستان، ومنها كونها رئيس مشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد.

لقد ركز العديد من محاورينا الأفغان على الانتخابات الرئاسية التي ستعقد في عام ٢٠١٤. والتغيير في القيادة الذي غدا بالفعل محور نقاش مكثف وتعبئة سياسية، يتزامن مع بلوغ عملية الانتقال الأمني ذروتها. والانتخابات عملية أفغانية يتعين أن تديرها أجهزة إدارة انتخابية أفغانية مستقلة. ولكي تكون النتائج ذات مصداقية، وجه غالبية شركائي الأفغان إليّ رسالة واضحة – لا بد من دعم العملية الانتخابية في أفغانستان وتحسينها، بما في ذلك الإصلاح الانتخابي، بغية زيادة الاستدامة والنزاهة والشفافية والشمول. والدور الداعم الذي تقوم به الأمم المتحدة، بناء على طلب السلطات الأفغانية، يحظى بالترحيب، وهو أمر مطلوب فعلاً.

وقد جرى التركيز مراراً وتكراراً من جانبي وكل الأطراف على قيمة عمل بعثة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وكما تأكد من خلال التحقق من الخسائر البشرية الذي تقوم به البعثة بشكل محايد، كان ٢٠١١ العام الخامس على التوالي الذي يشهد ارتفاعاً في عدد الوفيات من المدنيين. فتكتيكات المتمردين المتمثلة في الهجوم الانتحاري واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة ذات أقراص الضغط التي تنشط بفعل الضحية هو ما يُحدث معظم تلك الخسائر. وهذا أمر غير مقبول، ويتناقض حتى مع الحظر المعلن من جانب القوات المناوئة للحكومة لاستخدام الألغام الأرضية.

وكانت التحسينات في حالة مراكز الاعتقال الأفغانية والحد من تعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم من بين النتائج الملموسة لجهودنا. وقد اتخذت القوة الدولية للمساعدة الأمنية والسلطات الأفغانية تدابير للنظر في الممارسات المسيئة في مرافق الاعتقال الأفغانية. ومن المهم أن نبني على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

وعلى الرغم من الحماية القانونية والدستورية للمرأة، ما زال العنف ضد النساء والفتيات مستمراً في أفغانستان. وتحسين هذا الوضع يتطلب إنفاذ القوانين – لا سيما القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة – التي تجرّم العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات وتعاقب عليها. ستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان العمل من أجل تحسين حماية حقوق المرأة الأفغانية وتعزيزها، بما في ذلك مشاركتها في الحياة العامة، وفي عمليات السلام وتحقيق المصالحة، فضلاً عن ضمان تكافؤ الفرص في مجالي التعليم والعمل. وسوف نواصل عملنا بالقدر ذاته، لما فيه مصلحة الأطفال الأفغان.

وقد شهدت الأشهر الأخيرة بعض التطورات التي يحتمل أن تكون إيجابية فيما يتعلق بدعم السلام وتحقيق المصالحة. ولكي تتحول هذه الإمكانية إلى عملية ناجحة، فلا بد من أن يتولى الأفغان قيادة الجهود المبذولة في هذا الصدد على نحو تام أولاً وقبل كل شيء. وينبغي أن تكون تلك الجهود شاملة وجامعة بحق، على أن يفسح فيها المجال لمشاركة ممثلين لجميع القوى وقطاعات المجتمع الأفغاني ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يتم تحقيق السلام على حساب المنجزات الرئيسية التي تحققت في العقد الماضي، على النحو الذي تم تأكيده في بلاغ كابول ومؤتمر بون. وينبغي إعطاء أولوية قصوى للحد من عدد الوفيات والجرحى بين المدنيين في سياق السعي إلى عملية السلام.

وقد تكررت على نحو متواتر مطالبة بعثة الأمم المتحدة بمواصلة تقديم الدعم للمجلس الأعلى للسلام، والاستفادة بوجه عام من مساعيها الحميدة وخدماتها لدعم عملية السلام وتحقيق المصالحة. وقد دعا العديد من الدول والأطراف الفاعلة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور ما في هذه العمليات الوليدة. وهناك أفكار متباينة بشأن الشكل الذي يمكن أن يتخذه ذلك الدور والوقت المناسب له.

وقد اكتسب الدعم المقدم إلى أفغانستان في المنطقة زخما، على نحو ما يتضح من بين جهود أخرى مماثلة، من خلال مؤتمر القمة الثلاثي الذي عقد مؤخرا في إسلام أباد بين زعماء أفغانستان وإيران وباكستان، الذين أعربوا عن تأييدهم لعملية تهدف إلى تحقيق السلام في أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة. وقد أعجبت بشكل خاص بالقيادة الأفغانية لعملية اسطنبول المملوكة إقليميا، فضلاً عن الطريقة التي تحرز بها العملية تقدماً. وأرحب أيضا بالتزام الدول بتقديم الدعم إلى أفغانستان. ويركز العمل حاليا على سبعة تدابير محددة فيما يتعلق ببناء الثقة، بالإضافة إلى التحضير للاجتماع الوزاري الذي سيعقد في كابول في حزيران/يونيه، ويسبقه في الأسبوع المقبل عقد اجتماع آخر هام في دوشانبي: مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان.

وقد أتاحت لي الزيارات التي قمت بها مؤخرا إلى باكستان وتركمانستان والهند وإيران فرصا قيّمةً لتبادل وجهات النظر بشأن الدعم الذي تقدمه هذه الدول إلى أفغانستان وإلى بعثة الأمم المتحدة. وتكلمنا عن الفرص المتاحة، غير أن هناك من أعرب عن قلق بالغ أيضاً. وأود أن أشكر تلك البلدان على الاجتماعات القيّمة التي عقدناها، وعلى حسن ضيافتها لي.

وتتمثل إحدى أولوياتي القصوى في كفالة قدر أكبر من التماسك في جهود الأمم المتحدة المبذولة في جميع المجالات – العملية والتشغيلية منها والمتعلقة بالسياسات على حد سواء – فضلاً عن ضمان أن تكون أنشطتنا موجهة نحو تحقيق النتائج وأن تكون شفافة وفعالة من حيث التكلفة. ويعمل نائبي، السيد مايكل كيتينغ، مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها بهدف كفالة التأييد التام من جانب الأمم المتحدة لاستراتيجية التنمية الوطنية والبرامج الوطنية ذات الأولوية، والتي ستكون بمثابة الأساس لتماسك جهود الأمم المتحدة على الصعيدين العملي والتشغيلي. وهو يعمل بصفته منسقاً للشؤون الإنسانية

مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بغية تعزيز وتوفير الدعم العملي للاستجابة الفعالة للاحتياجات الإنسانية، سواء كانت ناجمة عن ضعف مزمن أم نتيجة للكوارث أم التراعات. وينبغي أيضاً معالجة المشاكل المستمرة منذ عقود طويلة فيما يتعلق باللاجئين والمشردين داخليا على أساس الحلول المستدامة التي تربط بين الجهود الإنسانية والتنمية.

وقد كنت واضحاً جداً منذ الشروع في مباشرة عملي في كابول، فيما يتعلق بضرورة أن تعمل البعثة جنباً إلى جنب مع الـ ٢٨ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الحالية في أفغانستان من أجل دعم زيادة قدرة السلطات والمؤسسات والنظم الأفغانية وتمكينها من تلبية احتياجات الشعب الأفغاني. وسوف يوجه ذلك المبدأ عملي في المستقبل أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبيتش على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضاً أن أعرب عن ترحيبي الحار لصديقنا الوفي، الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيتش الذي تكلم للمرة الأولى في مجلس الأمن اليوم. فقد اكتسب الممثل الخاص للأمين العام الكثير من ثقة وإعجاب الشعب الأفغاني خلال فترة قصيرة. ونتطلع قدماً إلى مواصلة تعاوننا الوثيق معه. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكر معالي الأمين العام بان كي - مون على تقريره الشامل عن أفغانستان (S/2012/133).

ونجتمع اليوم في وقت تمر فيه أفغانستان بمنعطف حاسم في تاريخها. بل هو الوقت الذي بلغت فيه الجهود التي يبذلها بلدي والدول المشاركة في عملية الاستقرار على مدى السنوات العشر الماضية غايتها المنشودة. وتندرج مناقشة اليوم ضمن سلسلة من الأحداث الهامة التي ستشكّل ملامح العمل الذي يبذله المجتمع الدولي أثناء الفترة الانتقالية وما بعدها: فهناك مؤتمر بون الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ وصولاً إلى المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في تموز/يوليه المقبل في طوكيو. وننظر اليوم أيضاً بعد مضي عقد من الزمان، في إطار جديد لولاية الأمم المتحدة وعملها في حالة تتسم بطابع المرحلة الانتقالية التي يعقبها عقد التحوّل.

وتواصل العملية الانتقالية التي بدأت مع نقل المسؤوليات إلى قوات الأمن الأفغانية منذ عام مسارها على قدم وساق. ونحن الآن على وشك الشروع في تنفيذ المرحلة الثالثة بعد انتهاء المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية. ويتوقع أن تكون غالبية الأراضي الإقليمية الأفغانية تحت السيطرة الكاملة للأمن الأفغاني بعد انتهاء المرحلة الثالثة هذه. وسوف تتولى أفغانستان المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن، فضلاً عن ملكية وقيادة مسؤوليات الحوكمة والتنمية بحلول نهاية المرحلة الانتقالية في عام ٢٠١٤. وهناك تحول نوعي يجري حاليا، والهدف من ذلك هو تحقيق السيادة وتمكين أفغانستان من تولي زمام أمرها وتحويل المهام العسكرية والمدنية المباشرة التي يضطلع بها المجتمع الدولي الآن، إلى مهام تتعلق بتوفير الدعم للجهود الوطنية وتمكينها.

ويقتضي الانتقال الناجح اعتماد معايير متجددة للشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، فضلاً عن الالتزام الثابت بمواصلة تقديم الدعم العسكري والسياسي والمالي خلال الفترة الانتقالية وعقد التحول في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤. وهذا ما عقدنا العزم، نحن في أفغانستان والمجتمع الدولي، على القيام به في مؤتمر بون الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وسيتم دعم ذلك الالتزام بشكل ملموس في تموز/يوليه في طوكيو.

ونأمل في هذه المرحلة، أن تسهم المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، على نحو ما تجلى في تنفيذ الالتزامات المترتبة عن مؤتمر كابول في عام ٢٠١٠، وبون في عام ٢٠١١ في تلبية الاحتياجات اللازمة لقواتنا الأمنية. فذلك أمر بالغ الأهمية بالنسبة لبناء وتدريب وتجهيز قوات أمننا الوطني التي أثبتت قدرتها في الأسابيع الأخيرة على حماية المواطنين الأفغان على نحو متزايد. وعلاوة على ذلك، سوف يكون لعائد المرحلة الانتقالية الذي يصب في استقرار أفغانستان السياسي ونموها الاقتصادي وتقدمها الاجتماعي، أثر مباشر على تعزيز السلام المستدام في البلد وإحداث تغيير حقيقي في حياة الناس.

ومن الضروري للغاية إنشاء وتعزيز شراكات استراتيجية ثابتة من شأنها أن توفر لنا قاعدة صلبة من التعاون المتبادل في الأجل الطويل. وقد وقّعنا حتى الآن، أو لا نزال نتفاوض بشأن إنشاء شراكات استراتيجية طويلة الأجل مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك الموجودة منها في المنطقة. وتعمل أفغانستان والولايات المتحدة في ذلك الصدد، على إنهاء جميع أجزاء اتفاقية الشراكة الاستراتيجية فيما بينهما، والتي تكفل التزامنا المشترك بتحقيق مستقبل سلمي ومستقر لأفغانستان.

وفي ٩ آذار/مارس، وقعنا على مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة بشأن نقل المسؤولية عن مراقبة مرفق الاحتجاز "باروان" إلى الحكومة الأفغانية، ونحن بصدد الانتهاء من مذكرة أخرى تتعلق بالعمليات الخاصة في القريب العاجل.

وإجراء عملية انتقالية فعالة يرتهن أيضا بتحقيق نتائج ناجحة في عملية السلام والتواصل وإعادة الإدماج التي يقودها الأفغان. وقد تغيرت ديناميات محادثات السلام بالإعلان عن افتتاح مكتب لحركة الطالبان في قطر، نعتقد أنه سيعطي زخما جديدا لجهودنا لإحلال السلام. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها مؤخرا لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، التي عززت بناء الثقة وستساعد على تسريع وتيرة جهود المصالحة.

وعلى الصعيد الوطني، لا تزال جهود المصالحة والتواصل ضرورية لإعادة إدماج أعضاء المعارضة المسلحة في النسيج العام للمجتمع. ويشارك نحو ٣ ٥٠٠ من العناصر المناهضة للحكومة في برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، ونتوقع أن يتزايد في الأشهر القادمة عدد المنضمين إلى البرنامج بغية استئناف حياة طبيعية.

وفي الوقت ذاته، سنواصل العمل مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين المعنيين للمضي قدما بعملية السلام، بما في ذلك الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وباكستان. ونحن سعداء لأن عملية السلام نالت ما تحتاج إليه من دعم من جميع البلدان في المنطقة. ورغبتنا في إقامة تعاون متعدد الأوجه تتجسد في عملية اسطنبول التي انطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وهي خطوة مستبصرة إلى الأمام بغية تحقيق نظام إقليمي نافع، يتسم بالتعاون والأهداف المشتركة. ونحن نتطلع إلى تعزيز تقدمنا لدى متابعة عملية اسطنبول في حزيران/يونيه في كابول.

لكفالة نجاح العملية الانتقالية، يجب علينا أن نضاعف جهودنا صوب بناء حكومة فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، قادرة على تقديم الخدمات وحماية المصالح الوطنية، على النحو المحدد في عملية كابول. وأفغانستان تواصل كفاحها من أجل تعزيز الحكم الرشيد، وإنهاء الفساد، والنهوض بحقوق الإنسان بما فيها المساواة بين الجنسين، ومكافحة المخدرات غير المشروعة وتعزيز المزيد من الفرص الاقتصادية.

ويعتبر الأفغان نجاح العملية الانتقالية مفتاح السلام والاستقرار. ونحن على وعي تام بالتحديات، غير أن الذكريات المريرة للحرب والصراع لم تزدنا سوى إصرارا على العمل معا من أجل كفالة مستقبل سلمي. لكن ثقتنا بنفسنا ينبغي أن تتعزز بالتعاون الحقيقي والثقة والاحترام المتبادلين بين أفغانستان والمجتمع الدولي. والحوادث التي وقعت مؤخرا – مثل قتل ١٦ من المدنيين الأبرياء بصورة وحشية، معظمهم من الأطفال والنساء، في مقاطعة بانجاوايي في محافظة قندهار، وإحراق القرآن الكريم في شمال كابول وفظائع مماثلة – يمكن أن تقوض ثقتنا وتعاوننا بتحريض مشاعر الأسى الشديد والغضب والإحباط لدى الشعب الأفغاني. ولا بد من وقف هذه الحوادث فورا ومحاسبة مقترفيها.

لقد كانت الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية في طليعة الأطراف الفاعلة التي تساعد الشعب الأفغاني. فالأمم المتحدة دعمت جهود الحكومة الأفغانية لبناء مستقبل أكثر سلاما في البلد.

وبينما تواصل أفغانستان عمليتها الانتقالية، فإنها ستظل تستفيد بصورة كبيرة من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. ونعرب عن امتناننا للأمين العام على ما قام به من استعراض شامل للأنشطة المأذون بها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في أفغانستان، وعلى عمل فريق الاستعراض. والحكومة الأفغانية تتفق تماما مع ما خلص إليه تقرير الأمين العام (S/2012/133) بأن البعثة ينبغي أن تستخدم مساعيها الحميدة لمواصلة دعم العمليات السياسية التي يقودها الأفغان وبناء قدرات المؤسسات الأفغانية. ونقدر تشديد التقرير على عمل الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان لجميع الأفغان، ونتشاطر تأكيد التقرير على أهمية ضمان اتساق المعونة دعما للخطة الإنمائية لأفغانستان.

ونعرب عن ارتياحنا لعمل الاستعراض الشامل. وبطبيعة الحال، لا يزال أمامنا جميعا الكثير مما ينبغي عمله. ويتعين النظر في حجم وتشكيلة وجود الأمم المتحدة في الأشهر المقبلة، فضلا عن تطبيق نهج ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“ لتبسيط أنشطة الأمم المتحدة، استنادا إلى تطور الحقائق في الميدان واحتياجات العملية الانتقالية. وحكومة أفغانستان تتطلع إلى التعاون الوثيق في هذا الصدد.

وسنحتاج إلى النظر على نحو استراتيجي طويل الأجل في تجديد وضع الأمم المتحدة في أفغانستان بغية الإجابة على بعض الأسئلة الكبرى عن الدور السياسي للمنظمة، والخطوات اللازمة صوب تعزيز التكامل وتوحيد الأداء، والأسئلة المتعلقة بزيادة الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد وتنسيق المعونة خلال العملية الانتقالية والتحول. وأنا على ثقة بأن أفغانستان مجهزة جيدا، بفضل دعمنا القوي وشراكتنا المتواصلة، لمواجهة جميع التحديات في المستقبل.

وخلال السنوات العشر الماضية، تعاونت أفغانستان مع المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب والعمل على تحقيق الاستقرار وإحلال السلام في البلد. والمعركة لم تنته بعد. ولا يزال أمامنا شوط طويل، وسنظل نكافح من أجل تطبيع الحالة في البلد. وهذا هو هدف العملية الانتقالية. غير أن العملية الانتقالية التي اتفقنا عليها يجب أن تتسم بالمسؤولية وعدم التسرع والتنسيق. وأفغانستان وشعبها يعولان على ضمير والتزام المجتمع الدولي للإبقاء على التزامه الثابت بالضمانات الكثيرة التي أكدت مرارا وتكرارا من أجل تحقيق الاستقرار والرفاه في أفغانستان وإرساء الديمقراطية فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان،

يان كوبيتش، على إحاطته الإعلامية. ويقدر وفد بلدي ما اتصف به من شجاعة وحيوية عندما تولى منصبه الجديد، ونود أن نؤكد دعمنا له ولمكتبه وللعديد من الرجال والنساء المقتدرين والمتفانين من أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والعمل القيم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ذلك البلد.

ونود أن نرحب بالسفير تانين ونشكره ووفد بلده على تعاونهما الوثيق في الإعداد لمشروع القرار بشأن البعثة الذي سيعتمده المجلس يوم الخميس.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلى به لاحقا بالنيابة عن بعثة الاتحاد الأوروبي.

واليوم، أود أن أتناول ثلاث نقاط، وهي، متابعة المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان في بون، وعملية الاستعراض التي قام بها الأمين العام بناء على طلب من مجلس الأمن ورد في ولاية البعثة في العام الماضي، وعملية التجديد المقبلة لولاية البعثة.

أولا، أود أن أتناول متابعة مؤتمر بون، وفقا للتوافق الاستراتيجي في الآراء الذي تم التوصل إليه بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية لتأكيد التزاماتنا المتبادلة بشأن العملية الانتقالية وعملية التحول في العقد القادم – إلى غاية عام ٢٠٢٤ – وكلها أمور تحتاج الآن إلى زيادة توضيحها بصورة ملموسة. وستشكل مؤتمرات القمة والمؤتمرات القادمة، لا سيما في شيكاغو وطوكيو، فرصا في هذا الصدد.

وبينما سيقدم المجتمع الدولي مزيدا من الدعم الملموس والذي يمكن التنبؤ به للجهود الإنمائية التي تبذلها الحكومة الأفغانية، والذي تشتد حاجتها إليه، فإننا نلاحظ ما للمجتمع الدولي من توقعات كبيرة على نحو مماثل فيما يتعلق بمواصلة إحراز التقدم من الجانب الأفغاني، بما في ذلك في مجالات مثل الحوكمة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى الجدول الزمني للعملية الانتقالية، تود ألمانيا أن تؤكد مجددا موقفها المتعلق بوجوب وضع الاستدامة المالية بصورة متزايدة في قلب جهودنا المشتركة في أفغانستان. وتتفق ألمانيا مع رأي الأمين العام بأن السياسات الموجهة لتحقيق النمو يجب أن تكون أولوية قصوى. وفي الوقت نفسه، فإن قيادة الحكومة الأفغانية ستكون ضرورية في صوغ برامج أولوياتها الوطنية وسياق تتابعها.

ثانيا، أود أن أشكر الأمين العام على استعراضه الشامل للأنشطة المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والدعم الذي قدمته الأمم المتحدة استجابة لطلب المجلس في قرار العام الماضي بشأن ولاية البعثة. وتعرب ألمانيا عن تقديرها الخاص لفريق الاستعراض الذي يضم ممثلين من إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن جميع أولئك داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها الذين أسهموا في الاستعراض.

استقبل الاستعراض استقبالا جيدا لأنه أخذ الشواغل بشأن القيادة والملكية الأفغانية على محمل الجد، وفي الوقت نفسه، أجرى تحليلا متأنيا للمسائل المتعلقة باتساق الأمم المتحدة ذاتها. وخلص الاستعراض إلى أن الدعم الدولي يتعين أن يشدد بشكل متزايد على تمكين المؤسسات الأفغانية من تقديم الخدمات المكلفة بها تجاه الشعب الأفغاني وتعزيز دورها في هذا الصدد.

ثالثا، استفادت ولاية البعثة المجددة من التطورات الهامة خلال العام الماضي، وهي بدء المرحلة الانتقالية، والتقدم الهام في مجال التعاون الإقليمي في مؤتمر اسطنبول، والقرار الاستراتيجي في مؤتمر بون بالدخول في التزامات

متبادلة راسخة والتخطيط لعقد التحول المدعوم دوليا وزيادة الزخم نحو عملية سياسية وقرار المجلس الهادف إلى فصل نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

كل هذه التطورات لها آثار بعيدة المدى سوف يجسدها المجلس في ولاية البعثة المجددة. ويسرني جدا أن أبلغ بالدرجة الكبيرة جدا المستمرة من توافق الآراء في المجلس بشأن ولاية البعثة، والتي تجسد الأهمية المستمرة التي يوليها المجلس للحالة في أفغانستان.

من الواضح أن العنصر الهام الآخر الذي يوفر المعلومات لتجديد الولاية هو نتائج الاستعراض الشامل الواردة في فرع الملاحظات من تقرير الأمين العام (S/2012/133) المؤرخ ٥ آذار/مارس. وتؤيد ألمانيا تماما التوصيات الواردة فيه. وبينما تجري المشاورات، أود إعلام المشاركين بتوافق الآراء الواضح في المجلس على أن المساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم العمليات التي تقودها وتملكها أفغانستان يتعين أن تظل جوهر الولاية السياسية للأمم المتحدة. ويشمل هذا، على نحو متزايد، المجال المهم للتعاون الإقليمي. وفي هذا السياق، تشاطر ألمانيا الأمين العام الرأي أن الأمم المتحدة بإمكانها الإسهام بالكثير في شمولية العملية السياسية، ودعم المؤسسات الأفغانية. وينطبق هذا أيضا على التحسينات المستمرة في العملية الانتخابية، التي تلتزم الحكومة الأفغانية بها التزاما راسخا.

وتشاطر ألمانيا أيضا الأمين العام رأيه بأن حماية حقوق الإنسان الخاصة بجميع الأفغان وتعزيزها وإعمالها ينبغي أن تحتل مكانا محوريا على نحو متزايد في ولاية البعثة. ويتضمن مشروع الولاية أحكاما هامة في هذا الصدد، وذلك نظرا لدور النساء والفتيات في العمليات السياسية والآثار المترتبة على هذه العمليات بالنسبة لحقوق الإنسان، وهو موضوع يشدد عليه المجلس بشكل خاص هذا العام.

تمثل الولاية الجديدة معلما بارزا حقيقيا في العلاقة بين الأمم المتحدة وأفغانستان. وجرى إعدادها خصيصا وفقا لمتطلبات كل من عملية الانتقال والمزايا النسبية للأمم المتحدة. ويتمثل محورها في توافق الآراء القوي بين حكومة أفغانستان والأمم المتحدة بشأن المساهمة القيمة للأمم المتحدة من أجل مستقبل آمن وقوي وديمقراطي لأفغانستان.

وختاما، تود ألمانيا أن تشدد بشكل خاص على الروح البناءة التي تحلى بها جميع أعضاء المجلس في مفاوضات الولاية وأن تتوجه بالشكر مجددا إلى شركائها الأفغان على تعاونهم الوثيق وصداقتهم.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية. وأرحب كذلك في مجلس الأمن بالسفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، وأشكره على بيانه.

وتؤيد البرتغال أيضا البيان الذي سوف يدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

سيطلب، يوم الخميس المقبل، إلى مجلس الأمن اعتماد مشروع قرار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. توافق البرتغال على المقترحات الأساسية الواردة في تلك الولاية. في هذه الولاية، يستفيد مجلس الأمن من الدور المعزز للحكومة الأفغانية، وبشكل عام، من المؤسسات الوطنية في عملية الانتقال وزيادة القيادة والملكية الأفغانية. يشكل هذا التركيز اعترافا بأن المؤسسات الأفغانية في طريقها إلى زيادة القدرة على الاضطلاع بولايتها الدستورية نحو الشعب الأفغاني في جميع جوانب النشاط في البلد. وفي الوقت نفسه، تهدف الولاية المجددة المقترحة إلى تحقيق توازن بين التحقيق المتنامي لهذا الهدف، والحاجة إلى وجود فعال وقوي وآمن للأمم المتحدة في جميع أنحاء أفغانستان. ومن ثم جرى تعزيز دور البعثة في مجال القيادة

والتنسيق من خلال هذا التوازن، وعن طريق الأولويات والأهداف الواضحة المحددة في مشروع القرار.

من الواضح أن جزءا كبيرا من عملية الانتقال إلى مرحلة يكون فيها للأفغان القيادة والملكية الكاملة يتمثل في تعزيز قطاع سيادة القانون وحقوق الإنسان في البلد. ولعل هذا هو أحد المجالات التي تكون إجراءات الدولة فيها أكثر وضوحا للشركاء الأجانب، وملموسة بدرجة أكبر من جانب السكان. وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات المتخذة لمعالجة المشاكل الخطيرة في نظام المؤسسات الإصلاحية مشجعة رغم التحديات الخطيرة التي ما زالت قائمة. ومن المهم أن تعمل البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية بشأن هذه القضايا مع المحاورين المعنيين من الحكومية.

وفي السياق نفسه، تشجعنا العناية التي جرى إيلاؤها في ولاية البعثة في ما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان للنساء والفتيات. وستظل قدرة البعثة في هذا المجال تحتل مرتبة عليا ضمن أولوياتها وأولوياتنا. وستواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية، مثل التنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة. وستواصل البعثة أيضا تقييم حالة المدنيين، خاصة الأطفال، ومشاركة المرأة في الحياة والعمليات السياسية في أفغانستان، والاضطلاع بدور مهم في مجال العمل الإنساني. ولا مغالاة في التشديد على أهمية هذه المهمة، خاصة خلال الأشهر المقبلة.

ثانيا، تواجه القوات الدولية وقوة المساعدة الدولية لأفغانستان، في الاضطلاع بمهمتها، بيئة متردية في أفغانستان. إن الحالة الراهنة هي نتاج إجراءات مؤسفة للغاية، بعضها يمكن تفاديه بصورة متبادلة، وبعضها لا يمكن التنبؤ به. كان لهذه الأحداث تأثير قوي على السكان، كما له بالفعل تأثير علينا جميعا نحن أصدقاء وشركاء أفغانستان. قدمت الاعتذارات وجرى قبول تحمل المسؤوليات. ومن الضروري الآن ألا تعرض هذه الأحداث للخطر المنجزات التي حققتها بالفعل المساعدة الدولية في أفغانستان، في كل من المجالين المدني والعسكري. هذه مهمة جميع أصحاب المصلحة في أفغانستان، بما في ذلك السلطات الوطنية.

وفي ظل هذه الظروف، من الواضح أن مؤتمرات القمة والمؤتمرات القادمة ستزداد أهمية، وهي قمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو، في أيار/مايو، والمؤتمر المعني باللاجئين في أيار/مايو في سويسرا، واجتماع المتابعة الوزاري لمؤتمر اسطنبول في حزيران/يونيه وقمة طوكيو في تموز/يوليه المقبل. إن التسلسل السريع لهذه الأحداث الرئيسية مقياس جيد لالتزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان والشعب الأفغاني، واهتمامه باغتنام الفرصة لتوطيد أسس الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإدماج أفغانستان على الصعيد الإقليمي.

وتعمل البرتغال، باعتبارها شريكا لأفغانستان، على تحقيق نتائج هذه الاجتماعات التي قد يثبت أنها ناجحة بالنسبة لشعب أفغانستان، وتتطلع إليها. إن التوافق الموسع في الآراء في أفغانستان بشأن الحكم والتنمية وسيادة القانون، وكذلك بشأن استراتيجيات ومبادرات التنمية، أمر حيوي للانتقال المستدام، وفي نهاية المطاف، من أجل نجاح عملية السلام والمصالحة.

إن التطورات الأخيرة في العلاقات بين مؤسسات الدولة، مثل الجمعية الوطنية والحكومة، علامات جديرة بالترحيب. إن دور البعثة في المجال السياسي الوطني، وذلك من خلال العمل على تعزيز المؤسسات الانتخابية الوطنية بناء على طلب السلطات الأفغانية، يستحق دعم مجلس الأمن التام.

أختتم كلامي بالتأكيد على دعم بلدي للولاية التي نحن بصدد الموافقة عليها. إنها بحق ولاية طموحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، نظراً للأولويات التي حددتها السلطات الوطنية الأفغانية والأمم المتحدة. ويجب

تكييف المساعدات الدولية لأفغانستان فيما تنشأ ضرورات جديدة ويتغير الوضع على أرض الواقع. وأتمنى كل التوفيق للممثل الخاص للأمين العام،كوبيتش، في تنفيذ الولاية، وأؤكد له أننا سنظل في مجلس الأمن على استعداد لدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى أفغانستان كما هو مطلوب.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2012/133)، الذي هو الأساس لجلسة اليوم. ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيتش، والممثل الدائم لأفغانستان، السفير زاهر تانين، على الإحاطة الإعلامية لكل منهما. وتؤيد غواتيمالا الجهود التي تبذلها أفغانستان في سبيل تحقيق الديمقراطية والرفاهية والسلام.

كما نعلم جميعا، ما فتئت أفغانستان مدرجة في جدولي أعمال مجلس الأمن والمجتمع الدولي لسنوات عديدة. فقد انعقد الكثير من المؤتمرات لتعبئة الموارد ولاتخاذ الخطوات صوب إعادة إعمار البلد بطريقة سلمية وتحقيق حياة أفضل لشعبه. وهذا المسعى هو مهمة معقدة، ويقع تنفيذه على عاتق الشعب الأفغاني نفسه. ويجب إحراز تقدم متزامن في مجالات تحقيق الاستقرار السياسي، والأمن، والتنمية، وسيادة القانون.

ونحن قلقون من أن الوضع الأمني لا يزال معضلة. ونأسف على نحو خاص للحوادث الدموية المتكررة التي يكون المدنيون من ضحاياها. فعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لدعم الحكومة الأفغانية في تحقيق الاستقرار الكافي، بغية التحرك صوب الانتقال التدريجي للحفاظ على الأمن إلى الحكومة.

إننا نؤيد الالتزامات الطويلة الأجل التي قطعها المجتمع الدولي في مؤتمر بون خلال كانون الأول/ديسمبر الماضي، والتي تهدف إلى حفز التنمية السياسية في البلد، الأمر الذي يعتمد، في جملة أمور، على المصالحة فيما بين مختلف فئات السكان. ونرحب بالعملية، بناء على الالتزامات المتعهَّد بها سابقا في لندن وكابول، فضلا عن وجود متابعة هيكلية لها وجدول زمني واضح لتنفيذها. والمؤتمران الإقليميان المقبلان في طوكيو وكابول سيوفران مزيدا من الفرص لإحراز التقدم.

ونحن نشجع الجميع على المضي قدما في تنفيذ خارطة الطريق، وعدم التحول عن غايتهم بفعل النجاحات التي تحققت من خلال التعاون بين المجتمع الدولي وأفغانستان. ويجب ألا تغيب الصورة الكبيرة عن عيوننا، حتى مع تسليمنا بأن هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وتؤيد غواتيمالا المرحلة الانتقالية تحت قيادة وملكية أفغانستان، رغم اعترافنا بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. وإن ذلك يشمل التصدي لمشكلة الاتجار بالمخدرات التي تصيب البلد والمنطقة ببلواها. ونشيد بالتزام الأمم المتحدة الطويل الأجل بالتعاون مع أفغانستان حكومة وشعبا. ونعرب عن دعمنا الكامل للعمل الممتاز لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام.

نود أن نتناول بضع نقاط حول ولاية بعثة الأمم المتحدة. أولاً وقبل كل شيء، نؤيد توصيات فريق استعراض الولاية، التي تشمل قيام الأمم المتحدة بدور الميسّر بدلاً من المنفّذ. ثانيا، نؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة اثني عشر شهرا إضافية. ثالثا، نثني على البعثة لزيادة الاتساق في الجهود الدولية في أفغانستان، والنجاح في تعزيز الملكية الأفغانية. رابعا، على الرغم من إحراز بعض التقدم في مجال حقوق الإنسان، ندعو إلى بذل المزيد من الجهود الرامية إلى احترام وحماية حقوق النساء والأطفال. خامسا، نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دوراً أكثر نشاطا في الانتخابات الهامة بالنسبة إلى تشجيع الديمقراطية، وسيادة القانون،

والملكية الأفغانية. سادسا، ننتظر بشغف تقييم الممثل الخاص لمستقبل وجود بعثة الأمم المتحدة على الصعيد دون الوطني، مثلما تدعو إليه الفقرة ٧٦ من تقرير الأمين العام.

أخيرا، نود أن نذكر برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج. إننا نلاحظ عدد الجماعات المسلحة التي تم تحديدها في التقرير باعتبار أنها تشارك في عملية إعادة الإدماج، الأمر الذي يعد تطورا إيجابيا إلى حد كبير. ونؤيد تمام التأييد مبادئ ونتائج مؤتمر بون، وبخاصة ما يرد منها في الفقرة ١٨ من الوثيقة المتعلقة بنتائج المؤتمر. كما نؤيد أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، وهي إضافة إيجابية للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان. ونعتقد أيضا أن بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل دعم جهود الحكومة الرامية إلى بناء قدراتها وتعزيز برنامج المصالحة والسلام في أفغانستان.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيتش، على عرضه التقرير الفصلي للأمين العام عن أفغانستان (S/2012/133). وترحب جنوب أفريقيا بمشاركة الممثل الدائم لأفغانستان، السفير زاهر تانين، في هذه المناقشة، ونشكره على بيانه.

لقد أحرز تقدم ملحوظ في أفغانستان خلال الأشهر القليلة الماضية، ولا سيما تجاه تعزيز القيادة والملكية الأفغانية. كما تم إحراز تقدم كبير إزاء العمليات الوطنية والإقليمية الشاملة لتعزيز السلام وإعادة الإدماج والمصالحة في أفغانستان.

ومع ذلك، لا تزال أفغانستان تواجه التحديات في سعيها لتحقيق الاستقرار والتنمية. وثمة تحديات رئيسية بينها تتمثل في الوضع الأمني، والحالة الإنسانية التي تزداد سوءا، والتحديات المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان واستمرار العنف، مما يؤدي إلى وقوع إصابات متزايدة في صفوف المدنيين. وتشدد جنوب أفريقيا على أنه، نظراً لحجم هذه التحديات، فإن المطلوب وضع استراتيجية شاملة تتضمن الأمن، والجهود الإنسانية، والحكم الرشيد، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. نود في ذلك الصدد التأكيد على الدور المركزي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في مجال دعم حكومة أفغانستان وتنسيق المساعدات الدولية المقدمة للبلد. إن الدور المستمر الذي يضطلع به الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف يظل ضروريا على نحو حاسم.

ويشكل الحوار السياسي والمصالحة عاملا حاسما بالنسبة للشعب الأفغاني وحكومته من أجل ضمان السلام المستدام للبلد الذي عانى معاناة شديدة جراء انعدام الأمن المستمر. ونود التأكيد على وجهة نظرنا المبدئية المتمثلة في عدم وجود حل عسكري للنزاع في أفغانستان.

ونرحب في ذلك الصدد، بمبادرات الحكومة الأفغانية للحوار مع المعارضة المسلحة، والنداءات المتكررة التي وجهها الرئيس كرزاي للمعارضة المسلحة لإلقاء سلاحها. ويتعين النظر إلى العمل مع جميع عناصر المعارضة المسلحة، باعتباره يدفع البلد قدما، ولا يتعين أن يعرض بأي شكل من الأشكال الإنجازات التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية للخطر.

فيما يخص الجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة التوعية السياسية، فإننا نرحب بتنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، الذي أدى بالفعل إلى إعادة إدماج آلاف المقاتلين السابقين. إن اللويا جيرغا التي عقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، شكلت عنصرا حفازا في ذلك الصدد. ويتعين الاستمرار في توطيد الأمن على الصعيد الوطني، من خلال الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لدعم السلام والاستقرار والتنمية.

إننا نرحب بالحوار السياسي والتعاون بين أفغانستان وجيرانها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى اتصال ثنائي مهم بين أفغانستان وبلدان الإقليم نتج عنه تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية. وقد جرى تكثيف تلك المبادرات في أعقاب انعقاد مؤتمر اسطنبول، الذي عقدته تركيا بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ووضع تدابير لبناء الثقة بغية تعزيز التعاون الإقليمي. ونرحب بمؤتمر المتابعة الوزاري المقرر عقده بصفة مبدئية في ١١ حزيران/يونيه في كابول، من أجل مواصلة توسيع التعاون الإقليمي.

ونرحب علاوة على ذلك، بتحسن الفعالية التشغيلية لقوات الأمن الوطني الأفغانية. وشهدت الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المهني على تلك القوات وتشغيلها، تحسنا من الناحيتين الكيفية والكمية. ويثبت ذلك، العدد المتزايد للعمليات بقيادة أفغانية وتلك التي تتم بمساعدة شركاء لأفغانستان. ويعد ذلك تطورا مهما يتعين استدامته، حيث أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، ستنقل تدريجيا المسؤوليات الأمنية الكاملة لقوات الأمن الوطني الأفغانية بحلول عام ٢٠١٤.

لكننا قلقون جراء التطورات التي حدثت مؤخرا، وتخللها المزيد من التوترات بين أعضاء المجتمعات المحلية وقوات القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وندعو القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى بذل جهود للتخفيف من الخسائر في صفوف المدنيين، واحترام التراثين الثقافي والديني للسكان.

يواصل وفد بلدي الاعتقاد بوجود رابط لا انفصام فيه بين التنمية والأمن في أفغانستان. والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه أفغانستان كبيرة. وبالتالي من المهم رغم الحالة المالية التي يعيشها المجتمع الدولي، أن نستمر في تقديم دعمنا لحكومة وشعب أفغانستان وفقا لالتزامات مؤتمر بون، في مجال الدعم المالي المباشر لتحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل في أفغانستان. وسيكتسي من ثم كل من مؤتمري طوكيو وشيكاغو أهمية في مجال توطيد الدعم العالمي للاستدامة الاقتصادية الطويلة الأجل لأفغانستان.

وأدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، خلال السنوات العشر الماضية، دورا حاسما في مجال مساعدة الشعب الأفغاني على وضع أسس التنمية والسلام المستدامين. إن جنوب أفريقيا تدعم توصية الأمين العام فيما يخص تمديد ولاية البعثة لفترة اثني عشر شهرا إضافية، وأن تستمر في العمل وفقا لولايتها المتكاملة التي تتضمن في جملة أمور، دورها المتعلق بالقيام بالمساعي الحميدة والتوعية السياسية، دعما للعمليات التي يقودها الأفغان، وتعزيز حقوق الإنسان بالنسبة لجميع الأفغان وتحقيق مشاركة مدنية دولية متواءمة مع جدول أعمال الحكومة وبرامجها المتعلقة بالتنمية.

وفي الختام، تظل الملكية الوطنية والقيادة حاسمتين من أجل تحقيق التقدم السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان، في الوقت الذي تدخل فيه المرحلة القادمة من فترتها الانتقالية. ويتعين على المجتمع الدولي من جانبه الاستمرار في الاضطلاع بدوره الداعم فيما يخص انتقال البلد من حالة الصراع إلى الاستقرار والازدهار.

وأتمنى حظا طيبا للممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش وفريقه، بمن في ذلك نائبه الجديد السيد مايكل كيتينغ. وتدعمه جنوب أفريقيا تماما إذ ينفذ بجد ولاية البعثة.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المهمة. ونثني على رئاستكم المقتدرة للمجلس. ونشكر السفير زاهر تانين على بيانه. ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش على بيانه الذي ألقاه أمام مجلس الأمن

اليوم. وتنفذ البعثة تحت رئاسته المقتدرة ولايتها الصعبة. وقد ساندت باكستان على الدوام عمل البعثة ويسرته، وسنواصل القيام بذلك.

قادت البعثة منذ إنشائها الجهود الدولية الرامية إلى بناء الدولة في أفغانستان. وبما أن المؤسسات الأفغانية قد أصبحت أكثر نضجا، فستكون الملكية الوطنية الكاملة ضرورية لإجراء المزيد من التوطيد لكيان الدولة. ونتطلع للدور الفعال على نحو متزايد للقيادة الأفغانية في مجال توطيد أركان مؤسساتها والانتقال إلى الاضطلاع بكامل مسؤولياتها في جميع القطاعات.

يتعين على البعثة بولاية جرى استعراضها، مواصلة مواءمة أنشطتها مع العملية الانتقالية. وسيعتمد نجاح البعثة إلى حد ما، على عملنا الجماعي في مجلس الأمن. ويتعين على المجلس تمكين البعثة من تحقيق أهدافها من خلال ولايات واضحة تقوم على الوقائع الحالية والناشئة. ولا يجب أن تستخدم البعثة لفرض بعض المفاهيم والقيم الغريبة عن أفغانستان. ويتعين علينا من ثم إيلاء اهتمام خاص لتطلعات الزعماء الأفغان، فضلا عن ميول الشعب الأفغاني.

إن تقرير الأمين العام (S/2012/133) قيد النظر اليوم يقدم استكمالا مفيدا بشأن الحالة في أفغانستان. ويوثق التقدم المحرز وفقا للمعايير المرجعية المحددة سلفا. وقد لاحظ الأمين العام بحق بأن التقدم في الحوكمة والتنمية والانتقال المستدام للمسؤوليات الأمنية هي أمور مترابطة فيما بينها بشكل أساسي.

ويسلط تقرير الأمين العام أيضا الضوء على الاستدامة المالية وثغرات التمويل المحتملة، فيما يخص بلوغ مختلف الأهداف المتعلقة بالعملية الانتقالية. ويحذر أيضا من مغبة فتور همة المانحين، والمصاعب المالية التي تسود البيئة الاقتصادية الدولية.

تؤكد باكستان على الحاجة إلى الاحتفاظ بالاهتمامين السياسي والمالي الحاليين بالعملية الانتقالية، بغية وضع أفغانستان في مسار مستدام. ولا مغالاة في التأكيد على قيمة الدعم الدولي الطويل الأجل واستثمار القطاع الخاص في مجال تيسير العملية الانتقالية.

إن باكستان ملتزمة بالسلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. وكما اتفق على ذلك وزيرا خارجيتنا في ١ شباط/فبراير في كابول، في بياناهما المشترك، فإن العلاقة الثنائية القوية والمتينة والمستقلة بين البلدين ستسهم بشكل كبير في إحلال السلام والاستقرار في الإقليم.

وبلدنا بصدد تعميق التفاعل في العديد من المجالات، بما في ذلك الأمن والتنمية والتجارة العابرة وروابط الاقتصاد والاستثمار، فضلا عن البنية التحتية والطاقة. وبلغت تجارتنا الثنائية الموثقة ٢,٥ بليون دولار، والهدف الذي وضعته قيادتنا المتمثل في مضاعفتها بحلول ٢٠١٥ في متناولنا إلى حد كبير. ومساعدتنا الثنائية لأفغانستان تفوق ما نقدمه لأي بلد آخر.

اجتمعت اللجنة الاقتصادية الباكستانية الأفغانية المختلطة في إسلام أباد الشهر الماضي، بغية مناقشة الأساليب والجداول الزمنية لمختلف المشاريع الاقتصادية عبر الإقليمية. ويستمر برنامجنا للمنح الذي يهدف لتيسير التعليم العالي للطلبة الأفغان في باكستان. وقد استفاد حتى الآن ١ ٤٠٠ طالب أفغاني من البرنامج، بينما حوالي ٧ ٠٠٠ طالب مسجلون في الجامعات الباكستانية والكليات المهنية.

وتدفع الاتصالات الرفيعة المستوى بين باكستان وأفغانستان عجلة تعاوننا الثنائي. وقد تشرفنا باستقبال الرئيس الأفغاني إلى جانب رئيس إيران، في مؤتمر القمة الثلاثي الثالث الذي عقد في إسلام أباد الشهر الماضي. وكما أشرت إلى ذلك من قبل، زار وزير خارجيتنا كابول

الشهر الماضي. ويعزز تبادل زيارات الوفود البرلمانية بين البلدين، من التفهم والنية الحسنة المتبادلين.

سعت باكستان في مجال الأمن على الدوام إلى تحقيق عمل وثيق الصلة مع أفغانستان وشركائها الدوليين، بشأن المسائل الحقيقية التي تتجاوز الجدل العقيم. ومنع عبور الحدود بشكل غير قانوني أمر حيوي فيما يخص التصدي للإرهاب والاتجار بالمخدرات والتهريب التجاري. وهذه مسؤولية مشتركة يتعين الاضطلاع بها بشكل أكثر صرامة. وقد أنشأت باكستان ما يزيد عن ١ ٠٠٠ مخفر على طول حدودها مع أفغانستان. وينتشر ما يزيد عن ١٢٠ ٠٠٠ جندي باكستاني على جانبنا من الحدود، بتكلفة مالية باهظة. ويتعين مواكبة ذلك على الجانب الآخر من الحدود الدولية.

في بلد عانى من أربعة عقود من الحرب، لا يمكن حل مشكلة الأمن المثيرة للقلق من خلال إقحام الخارج فيها أو بفرض حرب أخرى.

العمل العسكري لن يحل المشاكل. ونحن لا نقوم سوى بتجاهل دروس التاريخ وندفع ثمن ذلك. ولمواجهة ذلك التحدي، لا بد من اتباع نهج شامل يتولى زمامه الأفغان بصورة كاملة.

وقد دأبت باكستان على تأييد عملية مصالحة شاملة يقودها الأفغان. وقام رئيس وزراء باكستان، استجابة لمناشدة غير مسبوقة من رئيس أفغانستان، بإصدار بيان هام في ٢٤ شباط/فبراير لإعادة تأكيد دعمنا الثابت للمصالحة في أفغانستان. وأود أن أعرض بعض الأجزاء من بيان رئيس الوزراء.

”إن باكستان تؤمن إيمانا راسخا بأن لاحترام سيادة أفغانستان واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن التقيد بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، أهمية بالغة.

”ونعتقد أيضا بوجوب قيادة الأفغان لعملية المصالحة الوطنية وتوليهم زمامها. ولا بد من تعزيز توافق في الآراء فيما بين أبناء أفغانستان بغية التوصل إلى تسوية سياسية دائمة تتماشى مع تطلعات شعب أفغانستان قاطبة.

”لقد حان الوقت الآن لطي الصفحة وبدء فصل جديد في تاريخ أفغانستان. وآن الأوان لتضافر مكامن قوة الشعب الأفغاني، في إطار الروح الحقيقية لديننا الإسلامي الحنيف، ووفقا للتقاليد المجيدة لأبناء أفغانستان من أجل بناء السلام وتحقيق الرفاه في أفغانستان.

”وبتلك الروح، أود أن أناشد قيادة الطالبان وجميع الجماعات الأفغانية الأخرى، بما في ذلك الحزب الإسلامي، المشاركة في عملية تفاعل فيما بين أبناء أفغانستان من أجل المصالحة الوطنية والسلام.

”ونأمل صادقين أن تستجيب قيادة الطالبان والحزب الإسلامي وجميع القادة السياسيين الآخرين لمناشدتي وتوافق على الدخول في مفاوضات مباشرة في إطار عملية تفاعل فيما بين أبناء أفغانستان من أجل المصالحة والسلام في أفغانستان.

”وباكستان، من جانبها، ستؤيد هذه العمليات الأفغانية الأصيلة، وهي على استعداد لبذل قصارى جهدها لكفالة نجاحها.

”وأود أن أناشد المجتمع الدولي تقديم كامل الدعم للمصالحة الوطنية والسلام في أفغانستان.

”ونحن نقدر المبادرة الهامة التي اتخذها الرئيس حميد كرزاي، وتتمنى كل التوفيق لعملية التفاعل فيما بين أبناء أفغانستان“.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على مسألتين تكتسيان أهمية بالغة، آمل أن يتم إيلاؤهما ما يجب من أولوية في عمل الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش، وفي مداولاتنا الجماعية بشأن أفغانستان.

المسألة الأولى هي الحالة المتعلقة بالمخدرات في أفغانستان، التي تشكل تحديا خطيرا ومتزايدا ليس على أفغانستان فحسب بل على سائر بلدان العالم أيضا. وهدفنا الجماعي يجب أن يكون هو القضاء التام على زراعة الخشخاش في أفغانستان والإزالة التدريجية لصنع مشتقاته والاتجار بها. وينبغي أن نولي مزيدا من الاهتمام لهذه المسألة، التي استفحلت مؤخرا، للأسف. كما ستؤيد باكستان الجهود والمبادرات الإقليمية لمواجهة ذلك التهديد.

وتتعلق المسألة الأخرى بوجود عدد كبير من اللاجئين الأفغان في باكستان وإيران. ونود أن نذكر المجلس بأن باكستان، خلال السنوات العشر الماضية، ضاعفت تقريبا متوسط ميزانيتها السنوية المخصصة للاجئين الأفغان حسب حجم المساعدة الدولية، على الرغم من انخفاض عدد اللاجئين. وبعد عشرة أعوام من المساعدة الدولية لأفغانستان في مجال بناء الدولة والمؤسسات، ينبغي عكس مسار هذا الاتجاه ويتعين إعادة المزيد من اللاجئين إلى أوطانهم. ونحث على مواصلة التركيز الدولي على المسألة، آملين أن يتكلل المؤتمر القادم في سويسرا بالنجاح. كما أود أن أحث الممثل الخاص للأمين العام على تسجيل الاتجاهات والأرقام المتعلقة بعودة اللاجئين الأفغان، أو خلاف ذلك، في تقاريره الفصلية وبصورة منتظمة.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لمناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. كما أشكر السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه. وأشكر أيضا السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية، فضلا عن الأمين العام على آخر تقرير له عن أفغانستان (S/2012/133).

قبل أكثر من عقد هب المجتمع الدولي قاطبة لمساعدة أفغانستان، محددا هدفا مشتركا يتمثل في القضاء على الإرهاب والملاذات الآمنة التي ينطلق منها، من منبعها تماما، ووضع البلد على مسار تحقيق الأمن والانتعاش والتعمير والتنمية. ولا يمكن أن نستهين بما أحرز من تقدم منذئذ. غير أن المسيرة لم تنته بعد ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

شهدت الأشهر القليلة الماضية أحداثا إقليمية ودولية رفيعة المستوى بشأن أفغانستان. فمؤتمر اسطنبول أعطى زخما جديدا للتعاون الدولي. ونتائج مؤتمر بون، مثلما تجسدها استنتاجات المؤتمر، كانت تعبيرا عن عزم المجتمع الدولي على الانخراط الطويل الأجل في أفغانستان والتزامه السياسي بذلك. والمؤتمرات القادمة في عام ٢٠١٢، بما فيها مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن الأمن في أيار/مايو، والمؤتمر الوزاري للمتابعة بشأن التعاون الإقليمي في كابول في حزيران/يونيه، ومؤتمر طوكيو بشأن التنمية في تموز/يوليه، ستكتسي أهمية كبيرة لوضع صياغة التزامات محددة على نحو واضح وملموسة في المجالات الحاسمة المتمثلة في الأمن، والحوكمة، وتعزيز التجارة، والاستثمار، والتنمية والتعاون الإقليمي. وتواجه أفغانستان اليوم تحديات جساما في تلك المجالات وستحتاج إلى مساعدة كبيرة لوقت طويل، حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية، للتصدي لتلك التحديات.

في المقام الأول والأخير، لا تزال الشواغل المتعلقة بالجانب الأمني بالغة الأهمية. فالمكاسب الأمنية التي تحققت خلال العقد الماضي لا تزال ضعيفة وهشة. وليس هناك ما يدل على تراجع أعمال العنف الإرهابي، وعدد الضحايا

المدنيين الذين سقطوا في عمليات العناصر المناهضة للحكومة تزايد خلال السنوات الخمس الماضية، ليصل ذروته في عام ٢٠١١. والإرهاب لا يزال يحظى بالمساندة والدعم من تناضح خطير للأيديولوجيات والطموحات وعمليات التدريب لدى طغمة الإرهاب في المنطقة، التي تشكل الهجمات الإرهابية الانتحارية وسيلتها الرئيسية بأهداف لا تقتصر على أفغانستان. وينبغي أن نتخذ إجراء ملموسا لعزل واستئصال طغمة الإرهاب هاته، التي تشمل عناصر من تنظيم القاعدة، وحركة الطالبان، وجماعة عسكر طيبة وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تعمل أساسا انطلاقا من خارج حدود أفغانستان.

إن أفغانستان بحاجة للمساعدة والدعم لبناء قدراتها على مواجهة التحديات الكبيرة المتمثلة في الإرهاب، بما في ذلك العمليات الانتحارية الإرهابية، والتطرف الديني الذي يغذيها والاتجار بالمخدرات الذي يمولها. ويجب علينا أن نكفل أمن أفغانستان من خلال عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبينما تمضي أفغانستان قدما في عمليتها الانتقالية، يجب علينا أن نراعي الظروف في الميدان وقدرة قوات الأمن الأفغانية على صون سيادة دولتها واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وندعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز قوات الأمن الوطنية الأفغانية، الذي ينبغي أن يقترن بتعزيز تدريبها وتجهيزها وتمويل وتطوير قدراتها حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وتؤيد الهند تماما عملية مصالحة شاملة وشفافة يقودها الأفغان ويتولون زمامها، خلافا لعملية قيادتها دولية، مقترنة بعملية سياسية جامعة وحوار فيما بين أبناء أفغانستان ينبغي أن يشمل التخلي عن العنف، والامتثال للدستور الأفغاني، الذي ينص على حماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق النساء. ومن المهم ألا تقوض أي تسوية سياسية المكاسب التي تحقق بشق الأنفس على مدى العشرة أعوام الماضية، وأن تكون مقبولة من جميع مكونات الدولة الأفغانية. ومن المهم أيضا أن يواصل الأفغان قيادة العملية الانتقالية الجارية وتولي زمامها، وأن تكون متعددة الأوجه وتكفل حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأفغان، وأن تفضي إلى توطيد الدولة الأفغانية ومؤسساتها.

وبإنهاء القوات الدولية تدريجيا لأدوارها القتالية، هناك فعلا بوادر انتكاس العملية الانتقالية. وينبغي أن نوجد السبل والوسائل لكفالة عدم شعور أفغانستان بأنه تم التخلي عنها بفعل سحب المساعدة الدولية المطلوبة لما بعد عام ٢٠١٤، على الأقل من حيث الكم، إن لم يكن ذلك ممكنا من حيث الكيف. تحتاج أفغانستان إلى وضع استراتيجية شاملة لتنميتها الوطنية تأخذ في حسابها مركز البلد بوصفه من أقل البلدان نموا، وأنه غير ساحلي، وثلاثة عقود من الصراع واستمرار تهديد الوجود لمستقبلها من الإرهاب. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية التعاون الأمني، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وبناء القدرات، والتعليم، والوصول إلى التجارة، والاستثمار الأجنبي بما يتناسب مع احتياجاتها. ويسعدني أن أذكر أن الهند تساهم في كل مجال من هذه المجالات. وهذا هو أيضا النهج الذي دعونا إلى اتباعه في مؤتمرات شيكاغو وكابول وطوكيو. نحن بحاجة أيضا إلى المزيد من التماسك والتنسيق وزيادة تبسيط جهود المجتمع الدولي المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك التوفيق بين المساعدة والأولويات الوطنية الأفغانية.

في هذا السياق، نحن نقدر الاستعراض الشامل للأنشطة التي صدر بها تكليف وتقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توجيه ٨٠ في المائة من مساعدته من خلال دعم الميزانية. والهند تقدر عمل بعثة الأمم المتحدة وتؤيده.

تربط الهند بجارتها أفغانستان علاقات تاريخية وثقافية وحضارية واقتصادية قديمة جدا. وخلال العقد الماضي، تجددت علاقاتنا وترسخت من خلال شراكتنا في إعادة بناء وتعمير أفغانستان. وتعهدت الهند بما يصل إلى بليوني دولار في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية. ووقعت الهند اتفاق شراكة استراتيجية شامل مع أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، يمتد لعام ٢٠١٤ وما بعده. الاتفاق يخلق إطارا مؤسسيا لعلاقتنا متعددة الأوجه في مجالات التعاون السياسي والأمني، والتعاون التجاري والاقتصادي، وبناء القدرات والتعليم، والعلاقات الاجتماعية، والثقافية، والعلاقات على صعيد المجتمع المدني وعلاقات الشعب مع الشعب. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ألغينا الرسوم الجمركية الأساسية تقريبا على الواردات من أفغانستان، وفي كانون الأول/ديسمبر، أُحيل عطاء على مجموعة تتكون من سبع شركات هندية من القطاعين العام والخاص لثلاث مناجم تحتوي على احتياطيات خام الحديد في منطقة حاجيغاك.

نحن سعداء للتنويه بزيادة التركيز على التعاون الإقليمي. وتحتاج استثماراتنا في أفغانستان اليوم إلى إطار من التعاون الإقليمي لنجاحها. إن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي أفغانستان عضو كامل العضوية فيها، تعد وسيلة هامة للتعاون الاقتصادي الإقليمي في منطقة جنوب آسيا. ويمكن للتعاون الذي يربط منطقتنا مع منطقة آسيا الوسطى عبر أفغانستان أن يكون تدبيرا هاما جدا لبناء الثقة.

نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن استراتيجية النمو في أفغانستان يجب أن تقوم على ميزتها النسبية المتمثلة في وفرة الموارد الطبيعية فيها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي. وينبغي أن تكون هاتان الميزتان النسبيتان اللبنتين لرؤيتنا لأفغانستان بوصفها نقطة الوصل التي تربط الشرق الأوسط وغرب آسيا مع جنوب آسيا ووسطها من خلال التجارة وطرق النقل والسكك الحديدية والطرق الرئيسية وخطوط أنابيب الطاقة وشبكات الكهرباء، والمشاريع الاقتصادية والاستثمارات عبر الحدود. وينبغي لهذا التعاون أن يجري ليس بين الحكومات فحسب، ولكن أيضا فيما بين المجتمع المدني ورجال الأعمال وأصحاب المصالح. في هذا السياق، نحن على استعداد للقيام باستثمارات طويلة الأجل في أفغانستان، كما فعلنا في حاجيغاك.

في الختام، تؤمن الهند بتحقيق أفغانستان قوية ومستقلة وذات سيادة ومستقرة وموحدة وديمقراطية ومزدهرة تعيش في سلام دائم مع نفسها ومع جيرانها. نحن نتطلع إلى مستقبل لأفغانستان حيث يمكن لأبناء الشعب الأفغاني أن يعيشوا في أمن وسلام وأن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم، بدون تدخل خارجي أو إكراه أو تخويف. يجب علينا أن نواصل العمل معا بعزم متجدد ووحدة الهدف من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية في التوصل إلى حلول شاملة للجميع وبقيادة أبناء الشعب الأفغاني أنفسهم. ومن هذا المنطلق ستظل الهند تشترك في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر أعضاء المجلس بأنه إذا تم تعميم البيانات المكتوبة الطويلة، فإنهم لا يحتاجون إلى قراءة النص بأكمله.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيتش، على تقريره الموجز والشامل عن الحالة في أفغانستان. ونحن نؤيد تماما المهام والمسؤوليات الحساسة التي يضطلع بها. أود أيضا أن أشكر السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على تحليله للحالة المعروض من وجهة نظر حكومته. وأود أن أعرب له عن تأييد حكومة كولومبيا ورغبتنا قوية في أن تكون عملية الانتقال فعالة وسلمية.

نحن متفائلون بشأن التقدم المحرز في عملية الانتقال نحو تولي الأفغان المسؤولية والقيادة في مجال الأمن. من المهم الإشارة إلى أن نسبة متزايدة من السكان الأفغان موجودة الآن في المناطق التي تولت فيها القوات الأفغانية زمام الأمور. ومع ذلك، فمن المهم الاستمرار في زيادة القدرة والكفاءة المهنية للأمن الأفغاني وقوات الشرطة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مساهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة التدريب التابعة للناتو في أفغانستان ستكون أمرا ضروريا.

يجب أن نستمر في العمل من أجل ضمان تولي الأفغان المسؤولية في مجال الأمن في إطار الجدول الزمني المتفق عليه، الذي من المقرر أن يختتم في نهاية عام ٢٠١٤، مع الأخذ في الاعتبار التطورات في الميدان. يجب ألا تحول الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخرا وأدت إلى دوامات العنف المؤسفة دون تنفيذ الاتفاقات السابقة. في هذا الصدد، فإننا نؤيد المحادثات الجارية التي تهدف إلى حل الخلافات، ونحن نتطلع إلى نتيجة مرضية.

نود أن نؤكد على أهمية التأكد من أن العملية الانتقالية لا تركز على الأمن فحسب، وإنما أيضا على تحسين الظروف المعيشية للشعب الأفغاني. نحن نتفق مع الحكومة الأفغانية أن الثقة في مؤسسات الدولة والرخاء أمران أساسيان لبناء وتعزيز الاستقرار. ونحن ندرك في هذا الصدد أن التقدم المحرز في مجال الأمن قد يتأثر بأوجه الضعف في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم وسيادة القانون.

لا يزال العنف يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الشعب الأفغاني. نحن نؤكد من جديد دعوتنا لجميع أطراف الصراع إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية المدنيين. إن ممارسات مثل الهجمات الانتحارية واستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة تقوض عملية الحوار والمصالحة. من المهم أن يظهر جميع الفرقاء بوضوح أنهم ملتزمون بالعملية التي تشارك فيها الحكومة الأفغانية.

ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس الأفغاني حميد كرزاي لضمان أن إحراز التقدم في عملية موثوقة للحوار والمصالحة هو أولوية قصوى بالنسبة لحكومته. نحن نأمل أن يتم التغلب على الصعوبات التي برزت مؤخرا، وأن تلتزم حركة طالبان بنبذ العنف والإرهاب، وبقبول الدستور.

ونرى أن الوقت مناسب جدا لإجراء استعراض شامل لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها، ونأمل أن يسهم ذلك في فعالية الأنشطة التي تضطلع بها مختلف كيانات الأمم المتحدة التي لها وجود في الميدان. إن اتباع نهج توحيد أداء الأمم المتحدة، الذي تؤيده حكومة أفغانستان، يحظى بتأييد بلدي كذلك.

يجب أن تستمر بعثة الأمم المتحدة في تركيز جهودها على المجالات الحيوية وذلك لتسهيل العملية السياسية الرامية إلى تحقيق المصالحة والسلام والأمن والحكم والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي. يجب على الأمم المتحدة أن تواصل تأدية دور محوري في تنسيق الجهود الدولية مع السلطات الوطنية من أجل ضمان الاتساق مع الأولويات التي حددتها أفغانستان ومنع أي ازدواجية في الجهود.

لقد أكد المجتمع الدولي مجددا في مؤتمر بون استعداده للعمل مع أفغانستان مستقرة وديمقراطية ومزدهرة. تحقيقا لهذه الغاية، تم التعهد بعدد من الالتزامات المتبادلة في مجالات الحكم والأمن وعملية السلام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الإقليمي. إن عملية كابول والبرامج الوطنية ذات الأولوية يجب أن تبقى تشكل السياسات التي تحكم الالتزامات والمسؤوليات المترتبة عن تلك العملية على أساس مبادئ الملكية الأفغانية والقيادة، واحترام سيادة أفغانستان ووحدتها.

وفي هذا السياق، فإن التعاون الإقليمي هام للغاية. ونود أن نؤكد على العديد من المبادرات الجاري تنفيذها على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي لمعالجة مختلف المشاكل الإنسانية والأمنية التي تثقل كاهل أفغانستان وجيرانها وحلها بطريقة ودية – وهي جهود تسهم أيضا في تعزيز بناء الثقة.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2012/133). وأود أيضا أن أهنئ الوفد الألماني على دوره الحاسم في إدارة قضية أفغانستان وعلى إعداد مشروع القرار الذي سيُقدم إلى المجلس بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

يقيم التقرير قيد النظر التقدم الكبير المحرز باتجاه الوفاء بالمؤشرات المقررة، والتي سأذكر بعضها هنا. بخصوص الأمن، فقد تحسنت الصورة العامة للشرطة الأفغانية تحسنا كبيرا ليس بفضل زيادة عدد الضباط العاملين المدربين والخاضعين لإشراف جيد فحسب، ولكن أيضا بفضل زيادة دور المرأة في صفوف الشرطة.

وفي المجال السياسي، ومنذ مؤتمر بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، يركز النقاش على أفضل السبل لإدارة العملية السياسية في البلد. ومن هذا المنطلق، أنشأت الحكومة الأفغانية ونفذت آليات وطنية وإقليمية لتعزيز الجهود الرامية إلى تدعيم السلام وكذلك عمليات لإعادة الإدماج والمصالحة مفتوحة للجميع. وعلاوة على ذلك، يسعد بلدي أن السلطات الأفغانية تسعى إلى توسيع نطاق سلطتها في سياق الحكم الرشيد في جميع أنحاء البلد، وهو الأمر الذي توليه السلطات أولوية قصوى.

وتجدر الإشادة بمشاركة المجتمع الدولي في بناء القدرات، في السلطات والمؤسسات على السواء، والتي تراعي على وجه الخصوص مشاركة المرأة والحصص التي يكفلها الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن محاربة الفساد شهدت أيضا تقدما بسبب إنشاء لجنة الرصد والتقييم المشتركة بين الحكومة والمجتمع الدولي والمؤلفة من ممثلين وطنيين ودوليين. وتتمثل مهمتها في بلوغ ٦٠ هدفا تم تحديدها جيدا، والتي تود توغو أن يجري تنفيذها تدريجيا.

ولم تكن تلك التطورات المشجعة لتتحقق لولا وجود سياق إقليمي موات يتسم بالتعاون الجيد بشأن العمل الذي يهدف إلى تحقيق السلام والأمن في البلد. ويمكن أن تبشر هذه العلامة الإيجابية بعودة المستثمرين إلى أفغانستان.

وتوغو تأمل أن يسفر المؤتمر الوزاري المزمع عقده في كابول في حزيران/يونيه عن نتائج يمكن أن تحسن التماسك داخل الآليات الإقليمية القائمة. ويود بلدي أن يغتنم فرصة هذه المناقشة للإعراب عن امتنانه للبلدان أصدقاء أفغانستان لما بذلته من جهود لا تكل لمساعدة البلد على وضع حد لحالة الأزمة وانعدام الأمن التي يجد نفسه فيها منذ أكثر من عقد.

ونأمل أن يشكل مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المقرر عقده في أيار/مايو ومؤتمر طوكيو الذي يعقد في تموز/يوليه نقطة تحول في تنفيذ الالتزامات المتبادلة المقررة في بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، يسر توغو أن بعثة الأمم المتحدة تنفذ، تمشيا مع القرار ذي الصلة، ولايتها السياسية التي تشمل المساعي الحميدة والتوعية السياسية ودعم العمليات الجارية في البلد والمتعلقة بتعزيز المؤسسات الانتخابية، فضلا عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها.

وعلاوة على ذلك، لا يسعنا إلا أن نشير إلى الدور الحاسم الذي ما زالت القوة الدولية للمساعدة الأمنية، تحت قيادة حلف الأطلسي، تقوم به إلى جانب القوات

الوطنية الأفغانية لضمان أمن المواطنين وحماية البنية التحتية للبلد ومؤسساته.

ووفد بلدي يهنئ منظومة الأمم المتحدة بأسرها فيما تواصل العمل بثبات، في سياق صعب للغاية، لدعم عملية السلام والتي ستكون أفغانستان في نهايتها قادرة على تقرير مصيرها، وذلك تمشيا مع القرار المتخذ في مؤتمر بون والذي ينص على مغادرة أغلبية كبيرة من القوات الأجنبية في عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من هذا التقدم، من المؤسف أن عملية السلام في أفغانستان لا تزال تواجه العديد من العقبات والتحديات التي تعوق المسيرة الطويلة والشاقة للشعب الأفغاني من أجل الاستقلال الذاتي الكامل. ويشمل ذلك المسألة الأمنية المتكررة التي تمثلها الأعمال الإرهابية وحملة الترهيب والاغتيال التي تستهدف كبار المسؤولين الحكوميين وقوات الأمن والزعماء السياسيين المحليين والقادة الدينيين. ويقترن مناخ العنف هذا بصراعات محلية على السلطة.

ومن غير المرجح أن تخفف الأحداث المؤسفة التي وقعت مؤخرا والمنسوبة إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية من حدة مشاعر العداء الملحوظة التي تكنها جماعات منظمة معينة، مثل حركة طالبان، للوجود الأجنبي الذي يفيد البلد، على الرغم من ذلك. ومن المهم إجراء حوار صريح وبناء بين الحكومة وممثلي تلك الجماعات من أجل إيجاد مناخ من الثقة وإنجاز المهمة التي نحن بصددها.

وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة الإرهاب والمخدرات والتهريب لا تزال تمثل تحديا كبيرا من حيث ضمان السلام في البلد. ولكي ينجح هذا الكفاح، يجب على جميع البلدان المجاورة التعاون، ولا سيما من خلال المشاركة في البرنامج الإقليمي الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وبالإضافة إلى تلك التحديات، تعمل بعثة الأمم المتحدة في تآزر مع غيرها من المنظمات والبرامج التابعة للأمم المتحدة؛ ونثني على البعثة مرة أخرى. ولا بد لها أن تواصل عملها لضمان الاستقرار في البلد. وهذه المهمة تتطلب المزيد من الوقت ودعم المجلس في هذا الوقت لتجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا إضافية.

وتوغو تؤيد بشدة تمديد ولاية البعثة وتتمنى في الوقت نفسه للسيد كوبيتش وفريقه كل التوفيق في تنفيذ مهمتهم.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأرحب أيضا بحضور السيد تانين في المجلس. وأؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أجري استعراض استراتيجي لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونحن ندخل مرحلة جديدة من وجودنا في البلد والذي مضى عليه الآن ١٠ سنوات. ونظرا للتطور المستمر لأهداف وشكل التحالف الدولي في أفغانستان، من الطبيعي أن تتكيف الأمم المتحدة مع التقدم المحرز في عملية الانتقال وأن ينعكس تسليم المهام المدنية والعسكرية تدريجيا للسلطات الأفغانية بحلول عام ٢٠١٤ بشكل كامل في ولاية البعثة، كما طلب السيد رسول من المجلس في رسالته المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١١ (انظر S/2011/118، المرفق). كما تم إدماج الالتزامات المتبادلة التي جرى قطعها في بون بشأن ما يسمى عقد التحول الذي سيعقب عقد الانتقال، من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، وكذلك عملية التعاون الإقليمي التي أُطلقت في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

يتضمن تقرير الأمين العام (S/2012/133) التوصيات الصادرة عن الاستعراض الشامل لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، والذي أجري أيضا استجابة لطلب السيد

رسـول. وفرنـسا تؤيـد تأييـدا كـاملا المجـالات الثلاثـة الـتي تم تحديدها باعتبارهـا تـشكل جـوهر مهمـة البعثـة خـلال عـام ٢٠١٤ وما بعده، وهـي تحديـدا، المـساعي الـسياسية الحميـدة وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والتي يجـب أن تظـل أولوية، وتنسيق المعونة الدولية.

والتكييـف التـدريجي لوجـود الأمـم المتحـدة مـع تلـك المهام ومع البيئة الجديدة التي أوجـدها عمليـة الانتقـال سـيكون التحـدي الرئيـسي الـذي يواجـه الممثـل الخـاص، مـع الأخـذ في الاعتبـار تنفيـذ الإصـلاحات المنـصوص عليهـا في عمليـة كـابول والتقـدم المحتمـل في المـصالحة الداخليـة الأفغانيـة وتطـور كل من السياق الإقليمي والحوار السياسي بين الدول المجاورة.

إن الحالـــة في أفغانـــستان مـــضطربة ويبـــدو أن كل أسبوع يشهد حصته مـن المآسـي. وقـد ضـحى جنـود من فرنسا، ومن العديد من الدول الأخرى الممثلة في القاعـة، بأرواحهم. وفي الوقت نفسه، هناك أسباب للتفـاؤل. وتجـري اتصالات منتظمة مع مختلـف قطاعـات حركـة التمـرد. ونأمـل أن تفـضي تلـك الاتـصالات إلى حـل سياسـي للـتراع الحـالي مـن خـلال عمليـة سـلام تقودهـا الـسلطات الأفغانيـة وتوحـد جميع قطاعات المجتمع الأفغاني.

ثانيـاً، في أعقـاب الهجمـات الـتي اسـتهدفت الـشيعة في ٦ كـانون الأول/ديـسمبر ٢٠١١، رد الأفغـان باسـتعراض رائع لتضامنهم، ومظهرين بذلك التزامهم بالوحدة الوطنية.

ثالثاً، أصبح الانتقال الأمني الآن حقيقـة واقعـة بالنـسبة لـ ٥٠ في المائة من الأفغان، وسيشمل ذلـك نـسبة ٨٠ في المائـة قريباً، بدون أن يتدهور الأمن في تلك المناطق المعنية.

رابعـاً، شـارك وزيـر خارجيـة بلـدي للتـو مـع نظـيره الروسـي في فيينـا في تـرؤس المـؤتمر الـوزاري الثالـث المعـني بميثاق باريس.

أخـيراً، حظيـت المـسائل الأمنيـة بالـدعم علـى الـصعيد الإقليمـي خـلال مـؤتمر اسـطنبول في ٢ تـشرين الثـاني/نـوفمبر ٢٠١١. وفي هذا السياق، سنواصل الوقوف إلى جانب الأفغان وحلفائنا طالما كان ذلك ضرورياً وما دامـت الحكومـة الأفغانيـة تطلب منا ذلك. وبهذه الروح، سنشارك في مؤتمر القمـة لمنظمـة حلـف شمـال الأطلـسي (النـاتو) في شـيكاغو في أيـار/مـايو وفي المؤتمر الاقتصادي الذي سيعقد في تموز/يوليه في طوكيو.

وفيمـا يتعلـق بفرنـسا، سـنخفض عـدد قواتنـا تـدريجياً وننـــهي مهماتنـــا القتاليـــة في عـــام ٢٠١٣، وفقـــاً لتخطـــيط قـوة النـاتو، علـى أن نحـتفظ بمـدربينا هنـاك إلى مـا بعـد عـام ٢٠١٤. وبالتـالي، سنواصـل العمـل مـع المجتمـع الـدولي قاطبـة مـن أجـل إنـشاء قـوات أمنيـة أفغانيـة مهنيـة ويعـول عليهـا ومستدامة. والتزامنا إلى جانب الأفغان، وخاصـة علـى الـصعيد المـدني، سـيتبلور مـن خـلال معاهـدة الـصداقة والتعـاون، الـتي وقّعها الرئيس كرزاي ورئيس الجمهوريـة الفرنـسية في بـاريس في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وستتحقق هذه المعاهدة من خـلال زيـادة كـبيرة في إطـار التزامنـا المـدني في مجـالات الرعايـة الـصحية والتعلـيم والزراعـة والتبـادل الثقـافي والمـوارد المعدنيـة والبنية التحتية.

وتتمثل كل أهداف فرنسا بالنسبة لأفغانستان في تحقيـق الاستقرار المستدام والقضاء على الملاذات الآمنة للإرهاب الدولي وأن يحقق الأفغان السيطرة على مصيرهم الوطني.

إن نجـاح عمليـة التحـول يتوقـف إلى حـد كـبير علـى نجـاح بعثـة الأمـم المتحـدة. ولـذلك، نحـن مقتنعـون بـأن الأمـم المتحدة، وخاصة بعثتها في أفغانستان، ستقوم بـدور أساسـي في أفغانستان في السنوات المقبلة.

الـسيد لوليـشكي (المغـرب) (تكلـم بالإنكليزيـة): في البداية، أود أن أرحب بالسيد يان كوبيتش، الممثل الخـاص للأمين العام في أفغانـستان ورئـيس بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم

المساعدة إلى أفغانستان، وأشكره على بيانه. وفي نفس الوقت، أود أن أعرب عن تقديرنا للسفير زاهر تانين على عرضه لآخر مستجدات الحالة في بلده.

خلال الفترة التي يغطيها تقرير الأمين العام (S/2012/133)، شهدت الحالة في أفغانستان تقدماً ملحوظاً في جوانب عدة. وقد تطور الحوار السياسي الوطني بين الأفغان بشكل كبير خلال تلك الفترة، ونأمل أن تعزز تلك الخطوات عملية السلام.

والتقدم المستمر في تنفيذ البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج قد ساعد الآلاف من المحاربين على نبذ القتال بغية العودة إلى الاندماج في المجتمع الأفغاني. كما سجل تقدم حقيقي في قطاعي الصحة والتعليم لصالح الفئات الهشة.

غير أن الحالة الأمنية ما زالت مدعاة لقلق الجميع، على الرغم من انخفاض عدد الحوادث المرتبطة بالأمن في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، مقارنة بفترة الشهرين السابقين على ذلك من العام الماضي. وبرغم تلك التحديات، لا يفوتنا أن نعترف بأن ٥٠ في المائة تقريباً من الشعب الأفغاني يعيشون في مناطق انتقلت مسؤولية الأمن عنها إلى قوات الأمن الأفغانية.

إننا نشيد بدور بعثة الأمم المتحدة ومشاركتها المتعددة الجوانب بحق في أفغانستان، ونثني كذلك على القوة الدولية للمساعدة الأمنية وجهودها لإحلال السلام في البلد في بيئة صعبة للغاية.

وفي هذا الصدد، نقدر التوصيات الواردة في الاستعراض الشامل للأنشطة المأذون بها للبعثة، بموجب القرار ١٩٧٤ (٢٠١١)، ونؤيد عملية سياسية شاملة للجميع يقودها ويملكها الأفغان، من شأنها أن تقود السلطات الأفغانية إلى معالجة تحديات تحقيق الاستقرار في البلد والتوفيق بين الفصائل المختلفة.

ونعرب كذلك عن دعمنا للحكومة الأفغانية إبان الفترة الانتقالية الحالية، التي ينبغي أن تنتهي بنهاية عام ٢٠١٤، اتساقاً مع عملية كابول، بغية تمكين الحكومة الأفغانية من الممارسة الكاملة لسلطتها السيادية على كامل ترابها الوطني.

إننا نعتبر أن مرحلة التحول من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤ ستمكن أفغانستان من استكمال بناء مؤسساتها وإقامة بلد ديمقراطي ومستقر على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

والمغرب يشجع أفغانستان على مواصلة الحوار السياسي والشراكات مع البلدان المجاورة، بهدف تعزيز التعاون في مجالات كالأمن ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات ومشكلة اللاجئين. ونقدر جهود الدول المجاورة لمساعدة اللاجئين الأفغان، ونتطلع إلى إعادة منظمة وطوعية لأولئك اللاجئين إلى أوطانهم.

أخيراً، نتطلع إلى استنتاجات مؤتمر طوكيو الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٢، بغية البناء على نتائج مؤتمري بون واسطنبول، وضمان وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته إزاء استقرار أفغانستان وتنميها الاقتصادية المستدامة.

وكما ذكر السفير زاهر تانين، فإن أفغانستان ما زال أمامها طريق طويل، وأنها تعول على استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم لها تحقيقاً لانتقال ناجح. ونأمل أن هذا المجلس، الذي يضطلع بدور هام، سوف يستجيب للنداء. وتحقيقاً لتلك الغاية، يؤيد المغرب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة ١٢ شهراً إضافية.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2012/133) والسيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية. كما أشكر زميلنا، السفير تانين، على بيانه.

في حين يتضمن التقرير سجلاً بالتطورات الإيجابية التي شهدها أفغانستان خلال الأشهر الأخيرة، فقد بيّن التقرير والإحاطة الإعلامية الحاجة إلى زيادة الجهود، بما في ذلك من خلال استمرار وجود الأمم المتحدة، لمعالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية وغيرها من التحديات التي يواجهها البلد. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقوم بدور أساسي في دعم حكومة أفغانستان. ونتوقع أن ولاية البعثة، التي مددت على أساس الإقرار الكامل بالسيادة الأفغانية وبالتقدم المحرز خلال الأعوام الأخيرة، ستكفل مزيداً من العمل المنسق والمترابط والفعال من جانب الأمم المتحدة في أفغانستان.

وعلى الرغم من بعض الانخفاض في الحوادث المرتبطة بالأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما زالت الحالة الأمنية الهشة تشكل تهديداً خطيراً لجهود السلام والاستقرار الشاملة في أفغانستان. والحوادث الأخيرة تبين الحاجة إلى تدابير حازمة إضافية لوضع حد للخسائر بين المدنيين التي تشكل كارثة إنسانية إلى جانب أنها تقوض الجهود الوطنية والدولية لتحقيق السلام والمصالحة.

وتشجعنا التطورات السياسية الإيجابية في أفغانستان، وخاصة التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج. وترحب أذربيجان بالحوار الوطني وجهود المصالحة الجارية. وعملية السلام الشاملة التي يقودها ويملكها الأفغان، اتساقاً مع دستور أفغانستان وبدعم من المجتمع الدولي، عنصر أساسي لتحقيق الاستقرار الشامل وشرط لازم لتحقيق حل دائم.

ومع انتهاء الفترة الانتقالية بانسحاب القوات العسكرية الدولية وتولي قوات الأمن الأفغانية للمسؤولية الشاملة عن الأمن بنهاية عام ٢٠١٤، سيكون من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه الفعال لحكومة أفغانستان. وفي غضون ذلك، فإن تنفيذ الالتزامات المتبادلة التي قطعت في مؤتمر بون في حينه أمر بالغ الأهمية لكفالة إرساء الفترة الانتقالية أساساً متيناً لعقد التحول ٢٠١٥-٢٠٢٤ الذي سيمكن أفغانستان من توطيد سيادتها من خلال تعزيز مؤسسات الدولة كيما تضطلع بوظائفها بالكامل وعلى نحو مستدام. ونتطلع إلى مؤتمر شيكاغو المقبل بشأن المسائل الأمنية، وإلى مؤتمر طوكيو بشأن مسائل التنمية، اللذين من شأنهما تحديد إطار ومعايير المشاركة الدولية في أفغانستان بعد الفترة الانتقالية.

ونشني على تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي، نظراً لأهميتهما بالنسبة لجهود تحقيق الاستقرار على نطاق أوسع. وينبغي في ذلك الصدد، زيادة الزخم الإيجابي الذي تحقق في مؤتمر اسطنبول الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ونتطلع أيضاً إلى مؤتمر المتابعة الوزاري الذي سيعقد في كابول في حزيران/يونيه ٢٠١٢ الذي سيكون خطوة هامة نحو كفالة قدر أكبر من تماسك الآليات الإقليمية القائمة. ولا ريب في أن تعزيز العلاقات الإقليمية على أساس من الثقة المتبادلة والرؤية المشتركة، سيؤدي أيضا إلى زيادة الاستثمار الأجنبي في أفغانستان من قبل المستثمرين في المنطقة وخارجها.

وقد قررت أذربيجان منذ البداية، استناداً إلى مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة وعلاقاتها الوثيقة مع أفغانستان، المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار والرخاء في ذلك البلد. وقد انضمت أذربيجان إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان منذ بدء مهامها

تقريباً، وواصلت زيادة مساهمتها العسكرية في تلك القوة على نحو مطرد.

وتعمل أذربيجان حاليا على توسيع مشاركتها في المجالات غير العسكرية عبر المساهمة في تطوير وبناء القدرات الوطنية في أفغانستان. ونرى أنه يجب أن يكون بناء قدرات المؤسسات الأفغانية في صميم المساعدة الدولية، بغية تمكين حكومة أفغانستان من ممارسة سلطتها السيادية في جميع وظائفها.

وأود في الختام أن أعيد تأكيد دعم بلدي الكامل لسيادة أفغانستان وسلامة أراضيها ووحدتها، فضلاً عن تأكيد عزم حكومة بلدي على مواصلة إسهامها، في الجهود الجماعية المبذولة في أفغانستان.

السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشكر أيضاً السيد تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه.

يمر بناء السلام في أفغانستان حالياً بمنعطف حاسم. وعلى نحو ما تقرر في المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان، الذي عقد في بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فسوف تدخل أفغانستان عقد التحول ابتداءً من عام ٢٠١٥. وينبغي مواصلة تعزيز العملية الانتقالية للتعمير السلمي الهادف إلى وضع أساس سليم لعقد التحول مهمة هامة يجب أن يضطلع بها شعب وحكومة أفغانستان. وترحب الصين بالجهود الإيجابية التي بذلتها الحكومة الأفغانية في مجال التعمير الوطني، وبالنتائج التي تحققت بالفعل.

وندعم تعزيز أفغانستان لجهودها في المجالات السياسية والإنمائية والأمنية وسيادة القانون، فضلاً عن تعزيز المصالحة الوطنية وعملية كابول، وفي تنفيذ البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج. وندعم المؤسسات الوطنية الأفغانية في جهودها الرامية إلى تولي المسؤوليات على نحو شامل في العديد من المجالات، وخاصة ما يتعلق بتولي المهمة الشاقة المتمثلة في الحفاظ على الأمن الوطني على نحو تدريجي. ونؤيد التزام أفغانستان بالعمل بصورة نشطة في مجالي التنمية الاقتصادية والتعمير الوطني، جنباً إلى جنب مع تطوير العلاقات الودية والتعاونية مع الدول الأخرى، وخصوصاً مع البلدان النامية في المنطقة.

ولا يمكن أن يتحقق بناء السلام في أفغانستان دون تقديم المساعدة والدعم اللازمين من قبل المجتمع الدولي. ونأمل أن يحترم المجتمع الدولي بصورة تامة استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وأن يلتزم بمبادئ القيادة الأفغانية والملكية الوطنية للعملية، بالإضافة إلى إقامة شراكات قوية مع أفغانستان، وتقديم المساعدة البنّاءة فيما يتعلق بتحقيق المصالحة الوطنية وتعمير البلد.

ونأمل أن تأخذ الأطراف المعنية بتنفيذ خطة الانسحاب من أفغانستان في الاعتبار بالحالة الميدانية، وأن تحرص على تنفيذ خطة الانسحاب بطريقة مناسبة ومسؤولة، تكفل توفر الأمن والاستقرار في أفغانستان، وتساعد البلد على مواصلة تعزيز قدراته في مجال حفظ الأمن.

وندعو المجتمع الدولي إلى تكريس مزيد من الاهتمام للتعمير الاقتصادي في أفغانستان، والوفاء بالالتزامات ذات الصلة بطريقة فعالة، فضلاً عن زيادة تقديم المساعدة وفقا للبرامج ذات الأولوية الوطنية التي وضعتها أفغانستان، بغية تعزيز التنمية المستدامة ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في أفغانستان. ونعرب عن قلقنا حيال الأحداث الأخيرة، مثل حرق القرآن الكريم وإطلاق النار على المدنيين، ونأمل أن يتم حل المسائل المعنية بشكل سليم.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود النشطة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن

الحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز المصالحة الوطنية في البلد. ونؤيد توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر، ونؤيد مواصلة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور محوري في تنسيق المساعدات الدولية في مجال تعمير أفغانستان.

وتضطلع الصين، بوصفها جارة صديقة لأفغانستان، بدور نشط في دعم وتعزيز المساهمة في تعمير أفغانستان. وسنواصل تقديم المساعدة والإسهام على أفضل نحو ممكن، جنباً إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفغانستان في وقت مبكر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بالسيد يان كوبيتش ونشكره على إحاطته الإعلامية المستفيضة.

إن تحقيق التسوية بطريقة فعالة وطويلة الأجل في أفغانستان واجب رئيسي يقع على عاتق المجتمع الدولي. وقد أكدت المؤتمرات التي عقدت في اسطنبول وبون وفيينا التزامنا المشترك بتحقيق أهداف عملية كابول. ويجب أن تؤدي الجهود المبذولة إلى وضع أساس صلب لتعزيز العمليات الديمقراطية وتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان، وإلى بناء هذا البلد الصديق بوصفه دولة سلمية مستقلة تتسم بالرخاء والحياد وتخلو من تهديدات الإرهاب والمخدرات.

لكن، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي، فلا تزال الحالة في أفغانستان بعيدة عن الاستقرار. فعلى ضوء خلفية ضعف استعداد القوات المسلحة والشرطة الوطنية وعجزها عن التصدي لخطر المخدرات والإرهاب اعتماداً على قدراتها الذاتية، فإن أكثر ما يثير القلق بشكل خاص هو استمرار تدهور الحالة الأمنية، وخاصةً تصاعد العنف من جانب مقاتلي حركة طالبان وتنظيم القاعدة.

وللأسف، غالبا ما تؤجج تصرفات القوة الدولية للمساعدة الأمنية نيران العنف. وتشهد على هذه الحقيقة الأحداث المؤسفة التي حدثت مؤخراً وتسببت في إثارة ردود فعل شديدة بين الأفغان. ونرى أنه من الخطأ تحديد مواعيد نهائية غير واقعية لسحب القوات الدولية من أفغانستان. ويجب ألا ننسى أن أحد الأهداف الرئيسية للمهام التي كلف بها المجتمع الدولي تلك القوات تتمثل في تجهيز هياكل أمنية وطنية فعالة تتوفر لها مقومات البقاء والقدرة على الحفاظ على النظام الأساسي في البلد. ويجب ألا تهدر الجهود المبذولة في الأجل الطويل أو تذهب سدى.

ويجب على جنود القوة الدولية تنفيذ ولايتهم بشكل تام بهدف القضاء على التهديدات الناشئة عن أفغانستان. وأود أن أذكر المجلس بأن الولاية الممنوحة لقوات التحالف قد صدرت عن مجلس الأمن، وأنه يحق لنا أن نتوقع تقديم تقرير نهائي إلى المجلس بشأن تلك الولاية قبل انسحاب قوات التحالف من أفغانستان.

ونحن بحاجة إلى توخي الحذر عندما نتناول مسألة المصالحة الوطنية. فنحن مقتنعون بأن تلك المصالحة لن تكون مجدية إلا إذا ما تحققت بقيادة الحكومة الأفغانية نفسها. ولا يزال تنفيذ نظام الجزاءات عملاً بالقرار١٢٦٧ (١٩٩٩) والمبادئ الأساسية الثلاثة يشكل جانباً هاما من جوانب تحقيق المصالحة الوطنية والتسوية في أفغانستان.

ولا يزال إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها في أفغانستان يشكلان مصدر قلق بالغ. فالاتجار بالمخدرات في ذلك البلد يشكل في الوقت الراهن تهديدا مباشرا وعلنياً للسلام والاستقرار الدوليين. فهو مصدر لتمويل الأنشطة الإرهابية. ولا سبيل إلى مكافحة هذا التهديد إلا بالعمل معاً.

ولسوء الحظ، فإن الاتجاهات في هذا المجال لا تبعث على الأمل. فقد زاد إنتاج الأفيون في عام ٢٠١١ بنسبة

٦٠ في المائة تقريبا. ويتمثل الهدف الرئيسي هنا في القضاء على حقول محاصيل المخدرات وإزالة البنية التحتية لإنتاجها. ويجب أن يصبح تحقيق هذا الهدف أولوية حقيقية بالنسبة لقوات الأمن الدولية. ونحن بحاجة، بطبيعة الحال، إلى الاستجابة للحالة الصعبة على طول طريق تهريب المخدرات من أفغانستان. غير أننا لن نتجاوز مجرد معالجة أعراض المشكلة دون اتخاذ تدابير صارمة وحازمة تهدف إلى القضاء على زراعة محاصيل المخدرات. ونتائج المؤتمر الوزاري الثالث لميثاق باريس، الذي عُقد في فيينا في ١٦ شباط/فبراير، هامة في هذا السياق.

ونحن نشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة في التقرير بشأن بعثة الأمم المتحدة والتي تشير إلى أن أكثر من ٣ ٠٠٠ مدني أفغاني لاقوا حتفهم في عام ٢٠١١، أي بزيادة نسبتها ٨ في المائة عن العام السابق. وهناك زيادة في عدد من قتلوا جراء ضربات جوية نفذتها قوات التحالف في أفغانستان. وما زلنا نرى أن من الضروري التأكد من أن جميع الأطراف في أفغانستان تحترم حقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي ومن عدم إلحاق الأذى، حتى عن غير قصد، بسكان البلد وهياكله الأساسية.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الصورة التي رسمها تقرير الأمين العام مفرطة في التبسيط. فالتقرير لا يتضمن سوى إشارات عابرة إلى بعض المشاكل. ويصدق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بالمجال السياسي والحالة الأمنية. ولا توجد سوى إشارات محدودة إلى التهديد الإرهابي وليست هنالك كلمة واحدة عن تنظيم القاعدة. ولم يرد ذكر للجان الجزاءات الأساسية التابعة لمجلس الأمن. وبخصوص مشكلة المخدرات، فإن التقرير يعطي انطباعا بأنه لا توجد مشكلة. إن التوصل إلى حل ناجح للمشاكل التي تواجه الوجود الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة، سيتطلب تحليلا موضوعيا تماما للحالة في البلد.

تعمل روسيا على توسيع نطاق مساعدتها لأفغانستان. ونحن على استعداد للتعاون في إعادة بناء المرافق الاقتصادية التي بناها متخصصون سوفيات وللقيام بصورة مشتركة بتنفيذ مشاريع لبناء محطات توليد الطاقة الكهرمائية والهياكل الأساسية ومحطات النفط والغاز. ولقد انضممنا إلى صفوف الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك بتقديم مواردنا الخاصة. ويشمل ذلك توفير ٥٠٠ مليون دولار لمشروع CASA-1000 الضخم لنقل الطاقة عبر الحدود الوطنية.

ختاما، أؤكد مرة أخرى أن تحقيق الاستقرار طويل الأمد في أفغانستان لن يكون ممكنا إلا من خلال اتباع المجتمع الدولي لنهج شامل ونقل المسؤوليات عن الحالة بصورة متدرجة وبحرص إلى السلطات الأفغانية. وسنضمن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة وتنسيق أنشطة الجهات الخارجية لمصلحة الشعب الأفغاني والسلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة بأسرها.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بالممثل الخاص للأمين العام كوبيتش في المجلس وأشكره على ملاحظاته. وهو يحظى بدعمنا في تنفيذ مهمته الصعبة.

وأشكر أيضا موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على العمل الهام الذي يقومون به في كل يوم في ظل ظروف صعبة جدا. كما أرحب بالسفير تانين وأشكره على مخاطبة المجلس مرة أخرى.

لقد أحرزت أفغانستان تقدما كبيرا، وأريد أن أؤكد دعمنا للقيادة الأفغانية والسيادة الأفغانية. والولايات المتحدة ملتزمة بمساندة أفغانستان واستمرار شراكتنا خلال عام ٢٠١٤ وما بعده.

وسأركز اليوم على مجالين: التقدم الذي حققته السلطات الأفغانية في تولي مسؤولية الأمن والجهود المبذولة للحد من التأثير المدمر للمخدرات.

خلال الشهور القليلة الماضية، شهدنا العديد من الخطوات الهامة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أعلن الرئيس كرزاي عن المرحلة الثانية من عملية نقل المناطق إلى قيادة أفغانية للأمن. وهذه المرحلة تشمل خمس مقاطعات بأكملها وعدة مناطق ومدن في ١٣ مقاطعة أخرى. وأصبحت مقاطعة باروان أول منطقة في الدفعة الثانية تبدأ عملية الانتقال رسميا في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وقد تبعتها بعد ذلك جميع المناطق باستثناء منطقة واحدة. والآن، فإن ما يقرب من ٥٠ في المائة من السكان الأفغان يعيشون في مناطق تنتقل إلى قيادة أفغانية للأمن.

ومما جاء مكملا لنجاح الحكومة الأفغانية المتزايد على الصعيد الداخلي قيادتها الدبلوماسية في عملية اسطنبول بشأن الأمن والتعاون الإقليميين وخلال مؤتمر بون. وتحلى جيران أفغانستان ببعد النظر وأدركوا أن التنمية الاقتصادية في المنطقة لن تترسخ إلا عندما يكون هناك أمن واستقرار. وفي كل من اسطنبول وبون، تعهد جيران أفغانستان والمجتمع الدولي الواسع بدعم عملية المصالحة التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. وهذا الدعم بالغ الأهمية.

ومنذ ذلك الحين، ساعد الشركاء الإقليميون والدوليون على تعزيز التقدم في أفغانستان. وبعد اسطنبول، قامت الأمم المتحدة بدور رئيسي في دعم الجهود الإقليمية لتنفيذ الالتزامات وتدابير بناء الثقة المتفق عليها هناك. وفي بون، انضمت ١٥ منظمة دولية و ٨٦ إلى أفغانستان لإعادة تأكيد الالتزامات المتبادلة وتعميق وتوسيع نطاق شراكتنا العالمية التاريخية لدعم أفغانستان.

وسيكون مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي يعقد في شيكاغو في أيار/مايو واجتماع وزراء الخارجية الذي يعقد في طوكيو في تموز/يوليه في غاية الأهمية لتوضيح خطط دعم أفغانستان في المستقبل. وفي مؤتمر حلف الأطلسي، سنقرر المرحلة التالية من التزامنا تجاه أفغانستان. ويشمل ذلك التحول إلى أداء دور مساند في عام ٢٠١٣ قبل تحمل أفغانستان المسؤولية الكاملة عن الأمن في عام ٢٠١٤. وكما أكد الرئيس أوباما مجددا في الأسبوع الماضي، فإننا سننتهي من هذه المهمة بشكل مسؤول.

وأريد أيضا أن أعيد التأكيد على رسالة الرئيس أوباما التي عبر فيها عن حزننا العميق إزاء الأحداث التي وقعت الأسبوع الماضي في قندهار. وكان ذلك الحادث مأساويا وصادما. وأعرب وزير دفاع الولايات المتحدة بانيتا عن التزامنا بمعرفة الحقائق في أقرب وقت ممكن وبمساءلة أي شخص مسؤول عما حدث.

حول قضية المخدرات، نرحب بالمناقشات التي دارت في فيينا في شباط/فبراير في المؤتمر الوزاري الثالث لميثاق باريس حول مكافحة تدفق المواد الأفيونية من أفغانستان. وكان هذا الاجتماع هو الأول من نوعه منذ خمس سنوات، وجمع بين الدول الـ ٥٧ الشريكة في ميثاق باريس لمناقشة أفضل السبل لمكافحة تهريب المخدرات من أفغانستان.

والمشكلة التي نحن بصددها معقدة وراسخة؛ فهي تمول الإرهاب والعنف وتمنع ظهور سبل عيش مشروعة وتدمر حياة البشر. غير أننا نعلم أن بوسعنا بناء مستقبل أفضل بتحرير أفغانستان وجيرانها من لعنة إدمان المخدرات والاعتماد الاقتصادي على هذه التجارة غير المشروعة. وعلى أرض الواقع اليوم في مقاطعة هلمند، تمضي الحكومة الأفغانية قدما في تنفيذ برنامج مبتكر لتخصيص مناطق لزراعة المحاصيل الغذائية والذي أدى، في ظل الدعم الدولي، إلى

خفض زراعة الخشخاش بنسبة تزيد على ٣٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٩. واتسع نطاق برنامج الاجتثاث الذي ترعاه وزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان ليشمل ١٨ مقاطعة في عام ٢٠١١. ويزيد عدد المقاطعات الأفغانية التي تقود جهودا ذاتية لمكافحة المخدرات عن أي وقت مضى.

وفي مختلف أنحاء أفغانستان، استثمرت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ٥٤١ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث الماضية في تشجيع سبل بديلة للعيش، بما في ذلك من خلال التدريب على الزراعة والأعمال التجارية الزراعية والائتمان الزراعي وتشجيع زراعة محاصيل بديلة ذات قيمة عالية. وتخدم هذه البرامج أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية ريفية في كل عام. وبينما تبدأ تجارة المخدرات الأفغانية في أفغانستان، فإن أسبابها ونتائجها تتجاوز حدودها بكثير، وكذلك يجب أن تكون مسؤوليتنا عن حلها. وهذه مشكلة عالمية تتطلب استجابة مشتركة.

والأمن والمخدرات ليسا سوى اثنتين من العقبات التي تواجه أفغانستان في بناء اقتصاد قوي وضمان صحة مواطنيها وتأكيد سيطرتها السيادية الكاملة على مصيرها. والأمم المتحدة تقوم بدور أساسي في دعم الحكومة والشعب الأفغانيين في التصدي للتحديات التي تواجه أفغانستان في بناء أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة.

ولذلك، فإن الولايات المتحدة تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهرا أخرى. وسيستمر دور البعثة في التطور خلال هذه الفترة الانتقالية، ولكن لا يمكن أن يكون هناك شك في استمرار أهمية إسهاماتها. وقد برهنت الأمم المتحدة بما لا يدع مجالا للشك على التزامها تجاه شعب أفغانستان، وذلك باستخدام مساعيها الحميدة لتعزيز التعاون الإقليمي وعملها بوصفها الرئيس المشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد وتقديمها للمساعدة الإنسانية وعملها مع اللاجئين والمشردين داخليا. ونحن نثني على المنظمة لرؤيتها ومثابرتها، ونشكر وفد ألمانيا على دوره القيادي في التفاوض على الولاية الجديدة.

إن الأفغان يتولون المسؤولية عن أمنهم، وهم يسعون إلى تحقيق المصالحة ويخططون لمستقبل اقتصادي مستقر. وبينما يقومون بذلك، فإن الولايات المتحدة ستستمر في الوقوف إلى جانبهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية الأولى أمام مجلس الأمن في هذا الصباح. كما أشكر السفير تانين على بيانه الهام.

سأركز تعليقاتي اليوم على أهمية وفاء المجتمع الدولي بالالتزام السياسي الذي تعهد به لأفغانستان في مؤتمر بون. يجب أن نستخدم هذه السنة لإظهار التزامنا الدائم تجاه أمن أفغانستان وقدرتها الاقتصادية في ما بعد عقد التحول الذي يبدأ في عام ٢٠١٤.

أولا، في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو في شهر أيار/مايو، نحن بحاجة إلى الاتفاق على خطة تمويل طويلة الأجل لقوات الأمن الوطنية الأفغانية وإلى توضيح دور منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤. إن القوات الأفغانية القادرة والمستدامة والميسورة أمر حيوي لكفالة عدم انهيار الاستقرار في أفغانستان بمجرد انسحاب القوات المقاتلة التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بعد إتمام العملية الانتقالية في نهاية عام ٢٠١٤.

ثانيا، إن استدامة أية مكاسب أمنية على المدى الطويل، تتطلب منا أن نعمل معا لكفالة أن الشعب الأفغاني على ثقة بأن حكومته قادرة على تقديم الخدمات الأساسية الرئيسية وتهيئة مستقبل أفضل. وتتطلع المملكة المتحدة إلى

تنفيذ الحكومة الأفغانية للإصلاحات الإدارية والاقتصادية المهمة. وعلى المجتمع الدولي أن يضاهي ذلك في مؤتمر طوكيو من خلال كفالة استمرار الالتزامات طويلة الأجل بدعم النمو الاقتصادي والخدمات الاجتماعية الأساسية في أفغانستان. هذا أمر أساسي لاستقرار وازدهار أفغانستان على المدى الطويل.

ثالثا، يتوقف الاستقرار في أفغانستان أيضا على مشاركة ودعم جيرانها. وسيشكل مؤتمر كابول في حزيران/يونيه لحظة حاسمة بالنسبة لبلدان قلب آسيا للمضي بهذا قدما. وترحب المملكة المتحدة بتنفيذ عملية اسطنبول بقيادة إقليمية، فضلا عن الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

رابعا، ترتكز هذه العناصر على ضرورة مواصلة إحراز التقدم نحو تسوية سياسية. وترحب المملكة المتحدة بالجهود التي تقودها أفغانستان للمضي قدما بعملية السلام. ونلاحظ على وجه الخصوص البيانين الصادرين مؤخرا عن كرزاي ورئيس الوزراء الباكستاني غيلاني اللذين أيدا فيهما إنشاء المكتب السياسي لحركة الطالبان ووجها الدعوة إلى المتمردين للمصالحة. قلنا دائما إن المصالحة ستكون عملية صعبة. إن بيان الطالبان الأخير الذي أعلنت فيه تعليق المحادثات لا يغير تأييدنا لعملية مصالحة بقيادة أفغانستان.

لذلك، ما زال يتعين عمل الكثير بينما نستعد لأفغانستان في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤. ولبعثة الأمم المتحدة دور حيوي، أثناء عملية الانتقال وبعدها على حد سواء، لتنسيق المجتمع الدولي ودعم الحكومة الأفغانية في الوفاء بالتزاماتها. وتؤيد المملكة المتحدة وجودا قويا ومستمرا للبعثة في جميع أنحاء البلد لمساعدة الحكومة الأفغانية في إقامة دولة أفغانستان قوية وقادرة على الاستمرار.

في الختام، قطع المجتمع الدولي تعهدات في مؤتمر بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بتقديم الدعم الدائم للأمن والتنمية في أفغانستان على المدى الطويل. وقد حان الوقت الآن لكي نفي بتلك التعهدات، وطمأنة الشعب الأفغاني بأننا لن نتخلى عنه بعد عام ٢٠١٤ وكفالة أن أفغانستان لن تصبح مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهاب.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

وأود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق، لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. كما أشكر السفير الأفغاني زاهر تانين على بيانه.

(تكلم بالإنكليزية)

ترحب كندا بالعمل الدؤوب الذي اضطلع به الأمين العام في إجراء الاستعراض الشامل لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال العام الماضي. تشكل الأشهر الأربعة القادمة بالنسبة لأفغانستان والمجتمع الدولي مرحلة اتخاذ مجموعة من القرارات الحاسمة، التي سوف تحدد الكيفية التي سنواصل بها إحراز التقدم معا نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في أفغانستان سلمية ومستدامة خلال الفترة الانتقالية وحتى عقد التحول. وتتطلع كندا إلى العمل مع شركائها لتحقيق المزيد من التقدم صوب تلك الأهداف المشتركة. نحن واثقون أننا، في مؤتمري قمة مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى ومنظمة حلف شمال الأطلسي،

وكذلك في مؤتمر طوكيو، سوف نواصل البناء على توافق الآراء الاستراتيجي الذي تم التوصل إليه في بون في كانون الأول/ديسمبر الماضي – توافق آراء يقوم على المساءلة واضطلاع الحكومة الأفغانية بدور قيادي في أمنها، والحكم السليم، والتنمية.

وتواصل كندا، بالتعاون مع شركائنا، السعي لدعم أفغانستان في جهودها للتصدي للتحديات المتبقية في ما يتعلق بالعملية الانتقالية. وفي القيام بذلك، تواصل كندا الاستثمار في مستقبل الشباب الأفغاني من خلال وضع برامج للصحة والتعليم، وتعزيز الأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تقديم مساهمة كبيرة في بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وتعزيز الدبلوماسية الإقليمية، ودعم تقديم المساعدة الإنسانية بحسب الحاجة.

(تكلم بالفرنسية)

وتعتقد كندا أن النمو الاقتصادي المستدام والتعاون الإقليمي البناء ضروريان لكفالة مستقبل آمن ومزدهر لأفغانستان والمنطقة. لن تتسنى استدامة النمو الاقتصادي إلا من خلال بذل الجهود الملموسة من جانب أفغانستان لإيجاد بيئة مواتية للأعمال، ووضع تدابير لتعزيز الإدارة الاقتصادية الفعالة والشفافة. وفي هذا الصدد، تعترف كندا بالالتزامات التي قطعتها حكومة أفغانستان في ما يتعلق بتحقيق هذا الهدف في استراتيجيتها للانتقال الاقتصادي.

وتواصل كندا بالطبع دعم أفغانستان في السعي لتحقيق أهدافها الإنمائية. يجب ألا يصبح البلد أبدا ملاذا للإرهابيين وتربة خصبة للإرهاب. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مقياس النجاح الحقيقي على المدى الطويل سوف يحدده مدى قدرة أفغانستان على توليد الثروة من خلال جذب واستبقاء استثمارات القطاع الخاص، من داخل أفغانستان ومن خارجها على حد سواء، واستغلالها بالشكل الملائم لصالح السكان الأفغان بطريقة عادلة وواسعة. وعلاوة على ذلك، فإن النمو الاقتصادي في أفغانستان كي يكون مستداما، يجب أن يرافقه الحد من الفقر وزيادة العمالة المنتجة، فضلا عن تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

غير أن تجاوز الإمكانات الاقتصادية لأفغانستان لحدودها وازدهارها سوف يتأثر، إلى حد كبير، بمدى قدرتها على تسخير موقعها الاستراتيجي على مفترق الطرق بين الأسواق في قلب آسيا. وسوف يتطلب هذا الدعم البناء من شركائها الإقليميين في مجال تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار في كل من أفغانستان والمنطقة. وفي هذا الصدد، نثني على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه مؤخرا في سياق عملية اسطنبول بشأن التركيز على مجموعة تدابير بناء الثقة التي تهدف إلى تعزيز وضع جدول أعمال يستند إلى المنفعة والثقة المتبادلتين. ونتطلع أيضا إلى الاجتماع الوزاري الخامس لمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. وتعتقد كندا اعتقادا راسخا بأن القيادة الإقليمية في وضع جدول أعمال الرخاء المشترك وتنفيذه يجب أن تكون في محور التحول المستمر لأفغانستان.

وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل كندا تعزيز التعاون الإقليمي باعتباره أحد أعمدة عملها الأربعة على مدى العامين المقبلين، ولا سيما من خلال التيسير المستمر لعملية التعاون الأفغاني الباكستاني – التي ما برحنا نعتقد أنها يمكن أن تحقق تقدما ملموسا في تعزيز إدارة وأمن منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن بين أبرز النجاحات في أفغانستان خلال العقد الماضي المكاسب الهائلة التي حققتها النساء والفتيات الأفغانيات. لا ينبغي ضياع هذه المكاسب. ترى كندا أن مركز المرأة مؤشر رئيسي يمكن من خلاله قياس نجاح

التقدم المحرز في أفغانستان. يشكل البيان الصادر عن مجلس العلماء مؤخرا، فضلا عن حالات الاعتداء الشنيعة على النساء الأفغانيات، خطوة كبيرة إلى الوراء بالنسبة للمرأة الأفغانية. ورغم أننا لاحظنا تصريحات الرئيس كرزاي في ١١ آذار/مارس التي أكد فيها مجددا دعمه الكامل للحقوق الدينية والدستورية للمرأة الأفغانية، فإن كندا ستواصل يقظتها. ونتوقع من حكومة أفغانستان احترام دستورها وأن تنأى بنفسها عن تلك التصريحات المشينة.

إن حماية حقوق المرأة والنهوض بها كانا وسيظلان ركناً رئيسياً لسياسة كندا الخارجية. وهذا يصح بشكل خاص في أفغانستان، حيث أن موضوع تعزيز الحريات الأساسية وحمايتها، بما في ذلك حقوق المرأة، هو موضوع مركزي بالنسبة إلى مشاركة كندا في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١. واحترام حريات جميع المواطنين الأفغان وحقوقهم أمر أساسي للأمن في أفغانستان وازدهارها في المستقبل.

ويجب أن يكون لجميع الأفغان، في رأينا، الحق في ممارسة معتقداتهم الدينية الشخصية بسلام وأمن. وتود كندا أن تبرز أهمية التسامح والتعددية في إقامة مجتمع أفغاني سلمي ومتماسك، استناداً إلى المبادئ المنصوص عليها في الدستور الأفغاني.

ولقد أحرزت أفغانستان تقدما يثير الإعجاب نحو إرساء ديمقراطية تمثيلية ومستدامة. وتدرك كندا أن التطور الديمقراطي في أفغانستان يواجه تحديات كثيرة، ونحن نشجع حكومة أفغانستان على تجديد التزامها بالشفافية والنزاهة في جميع الانتخابات وعمليات التعيين.

وثمة عنصر هام لكفالة تحقيق السلام الدائم في أفغانستان ما فتئ يتمثل في تحقيق عملية المصالحة التي تقودها أفغانستان، والتي يجب أن تأتي نتائجها وفقا للمبادئ التي تم التأكيد عليها في مؤتمر بون. وفي هذا الصدد، تؤيد كندا إجراء حوار وطني شامل لتحقيق السلام بحيث يشجّع على مشاركة المجتمع المدني الأفغاني، وجماعات الضحايا، وخصوصا الأقليات الدينية والعرقية والمرأة الأفغانية، لدى تحديد الشكل الذي نأمله جميعاً لأفغانستان المسالمة والمستقرة.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالإشارة إلى أن كندا ما زالت ملتزمة بهدفنا المشترك المتمثل في إنشاء أفغانستان المسالمة والمستدامة بقيادة الأفغان مع وجود الرؤية والثقة والأمل في مستقبلهم. وبغية تحقيق هذه الرؤية، كندا على استعداد لمواصلة العمل مع حكومة أفغانستان، فضلا عن جميع شركائنا الدوليين، في سبيل إحراز هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير – هارتنغ.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن كرواتيا البلد المتوقع انضمامه؛ والبلدان المرشحة الجبل الأسود وأيسلندا وصربيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلَدان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا، تؤيد هذا البيان.

على غرار الآخرين، أود أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2012/133)، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيتش، على إحاطته الاعلامية والعمل الممتاز الذي يقوم به وفريقه في ظل ظروف صعبة حقا. كما أود أن أشكر السفير تانين على بيانه الواضح هنا اليوم.

لقد أكد مؤتمر بون المشاركة الدولية على المدى الطويل في أفغانستان إلى ما بعد نهاية المرحلة الانتقالية وأثناء عقد التحول خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤. ويظهر ذلك من التوقيع على عدد من الشراكات الثنائية. ومن جانبنا، نحن نلتزم التزاما ثابتا بتحقيق هذا الهدف أيضا،

مثلما حددته الاستنتاجات التي خلص إليها مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. والالتزامات التي قطعت في بون كانت التزامات مشتركة. وفيما نستعد لمؤتمري شيكاغو وطوكيو، يجب أن نكفل تنفيذ هذه الالتزامات المشتركة بسرعة. ونلاحظ بارتياح أن العملية الانتقالية في قطاع الأمن ما زالت في مسارها الصحيح، مع المضي قدما بشكل جيد في تنفيذ المرحلة الثانية منها.

وسوف تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان القيام بدور حاسم في دعم الحكومة الأفغانية، وستفعل ذلك بوجود ولاية جرى استعراضها تمشيا مع التقدم المحرز في أفغانستان، في توافق كامل مع حكومتها، وبمساعدة من الاستعراض المفيد الذي أجراه الأمين العام. والمساعي الحميدة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك توفير الدعم لعملية السلام والمصالحة بقيادة أفغانستان، ولتعزيز حقوق الإنسان والتعاون الإقليمي، ستبقى حجر الزاوية. وبالمثل، فإن دورها هام لدعم الحكومة الأفغانية في مجال تنسيق المساعدات الدولية وإدارتها. وفي هذا الصدد، من الضروري زيادة الاتساق في المساعدات الدولية مع البرامج الوطنية ذات الأولوية التي تحددها حكومة أفغانستان.

ودور الأمم المتحدة المتواصل في الإصلاح الانتخابي لأجل طويل سوف يسهم في تعزيز دور المؤسسات والحكومة الأفغانية. وقد تم التأكيد على أهمية ذلك في البيان الصادر عن مؤتمر كابول، ومؤخرا جدا في بون، حيث كان هناك اتفاق على أن تعزيز وتحسين العملية الانتخابية في أفغانستان سيشكلان خطوة رئيسية نحو إرساء الديمقراطية فيها.

أخيراً، نؤكد على الأهمية المتواصلة لقيام بعثة الأمم المتحدة بدعم الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية من أجل زيادة الشفافية والمساءلة. ودعما لكل هذه الجهود، هناك حاجة إلى استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد.

إن إحراز التقدم في عملية السلام لن يصبح مستداما إلاّ إذا كانت عملية السلام والمصالحة شاملة حقا، وسعت على نحو استباقي إلى قيام توازن بين الجنسين وتمثيل متوازن في الوضع الاجتماعي، وكانت معنية بالمجتمع المدني. ويجب على كل من العملية ونتائجها أن تحترم الدستور الأفغاني، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان، وخصوصا حقوق النساء والفتيات.

وفي الوقت الراهن، نحن نشجع على إيلاء اهتمام خاص لمواصلة تنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد التزامنا الراسخ بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وجميع القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرحب في هذا الصدد بالتزام الحكومة الأفغانية بتنفيذ القرار تنفيذا كاملا من خلال إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات تكون معنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومن المشجع إجراء متابعة لمؤتمر اسطنبول المعني بالتعاون الإقليمي. والاجتماع التحضيري الذي عقده كبار المسؤولين في كابول خلال شباط/فبراير قد مهد الطريق أمام الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في كابول خلال حزيران/يونيه، عن طريق التأكيد على بعض الالتزامات التي قُطعت في اسطنبول. ومن الضروري إحراز المزيد من التقدم لترجمة هذه الوعود إلى تحسينات ملموسة في مجال الأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية. ومثلما شدد مؤتمر ميثاق باريس الذي انعقد مؤخرا، فإن التعاون الإقليمي سيكون لا غنى عنه أيضا من أجل التصدي للتهديدات المشتركة، مثل الاتجار بالمخدرات.

وفي الختام، أؤكد لكم، سيدي الرئيس، مرة أخرى التزامنا الراسخ بمواصلة الانخراط في العمل كشريك قوي وموثوق به لأفغانستان بعد انتهاء المرحلة الانتقالية. فالهدف

من جهودنا المشتركة في أفغانستان لا يزال واضحا، ألا وهو دعم الحكومة الأفغانية في وضع سنوات عديدة من الصراع وراءها، وتوفير إمكانية تحقيق مستقبل أفضل للشعب الأفغاني كافة. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد التمديد المقترح لولاية قوية لبعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد وايت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس اليوم. وأخص بالشكر الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيتش، والسفير تانين على ملاحظاتهما في وقت سابق.

ترحب أستراليا بالفرصة لإعادة تأكيد التزامنا بالجهود الدولية في أفغانستان، وتؤيد بشدة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مدة عام آخر.

إن أسس التزام المجتمع الدولي بأفغانستان لأجل طويل، يجب أن يمتد إلى ما بعد عام ٢٠١٤ بكثير، ستحتاج إلى أن تتعزز أكثر هذا العام، من خلال إحراز نتائج قوية ومحددة بوضوح بشأن العملية الانتقالية للأمن، في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المقبل في شيكاغو، وكذلك بشأن توفير الدعم للتنمية المستدامة في أفغانستان، في مؤتمر طوكيو الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام.

عندما اجتمعنا آخر مرة لمناقشة ولاية بعثة الأمم المتحدة، كان المجتمع الدولي يتطلع إلى إعلان الرئيس كرزاي عن بدء المرحلة الأولى من انتقال المقاطعات الكامل إلى القيادة الأمنية الأفغانية. والآن، بعد مرور سنة، يعيش أكثر من ٥٠ في المائة من السكان الأفغان في مقاطعات أو محافظات تمر بالمرحلة الانتقالية إلى القيادة الأمنية الأفغانية الكاملة.

وتشيد أستراليا بجهود الرئيس كرزاي والحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني العاملين على تحقيق هدف أن يكون قطاع الأمن تحت القيادة الأفغانية الكاملة، فضلا عن إرساء الأركان الحيوية للحكم والتنمية. وتنضم أستراليا إلى المجتمع الدولي في توفير الدعم الكامل لهدف القيادة الأفغانية. ونشجع المجلس على كفالة إيلاء الأهمية لهذه الرسالة في الولاية المنقحة للبعثة.

وترحب أستراليا باستمرار وجود بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في مقاطعات أفغانستان، وتشدد على أهمية أن تعمل وكالات الأمم المتحدة بتنسيق وثيق مع الحكومة الأفغانية. الوجود المادي للأمم المتحدة هو انعكاس ملائم لقيادة المنظمة الجهود المدنية في الميدان في أفغانستان، وولاية مجلس الأمن التي تدعم الوجود الدولي.

إن أستراليا تدعم الدور المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في مجال دعم بناء القدرة الانتخابية في أفغانستان. والتطوير الجاري للمؤسسات الديمقراطية على أساس سيادة القانون والفصل بين السلطات أمر حاسم لتحقيق أفغانستان مستقرة. وإجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة وذات مصداقية سيكون حاسما لتعزيز المرحلة الانتقالية المستدامة في أفغانستان.

لقد حان الوقت الآن لأن يدعم المجتمع الدولي أفغانستان، وهي تحضر للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجري في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وقد قدمت أستراليا مساعدات مكثفة في الماضي، لدعم المؤسسات الانتخابية الأفغانية والتربية المدنية ومراقبة الانتخابات، وستواصل قيامها بذلك.

وتتناقص كثيرا احتمالات تحقيق مستقبل آمن ومستقر لأفغانستان، بدون الدعم القوي والبناء من جيرانه والشركاء الإقليميين. إن أستراليا تثني على جهود الممثل الخاص للأمين العام فيما يخص تعزيز المشاركة الإقليمية وفقا لولاية البعثة. وترحب أستراليا بشكل خاص بعملية قمة

الصداقة والتعاون في قلب آسيا بوصفها خطوة هامة في اتجاه بناء مشاركة إقليمية أقوى، بما في ذلك تعزيز الروابط الاقتصادية عبر منطقة آسيا الوسطى. ونتطلع لتحقيق تقدم ملموس، بما في ذلك بشأن تدابير بناء الثقة، خلال المؤتمر الوزاري الذي عقد في كابول في حزيران/يونيه.

فيما يخص مشاركة أستراليا في أفغانستان، فقد أعلن رئيس الوزراء غيلارد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بأن أستراليا يمكن أن تعقد شراكة ثنائية طويلة الأجل مع أفغانستان. وسيدعم ذلك علاقتنا الطويلة الأجل، التي ستمتد إلى ما بعد عام ٢٠١٤، والتي ستغطي مجموعة واسعة من الأنشطة الثنائية، بما في ذلك المساعدات الإنمائية. ويسرني القول بأننا نتوقع إبرام الاتفاق قريبا.

سيشكل برنامج المعونة الأسترالي الأساسي الذي يشهد نموا، جزءا هاما من التزامنا في الأجل الطويل. وستقدم أستراليا ١٦٥ مليون دولار أمريكي في إطار المساعدات الإنمائية التي تقدمها لأفغانستان خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ويتمثل الهدف الرئيسي لمعونتنا في بناء قدرة الحكومة الأفغانية على تقديم الخدمات وإتاحة الفرص الاقتصادية لشعبها.

في الختام، شهدنا خلال العقد الماضي تقدما ملحوظا في أفغانستان، بما في ذلك تحقيق مكاسب قوية في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم. وجرى تحقيق ذلك التقدم بفضل الدعم القوي للمجتمع الدولي، بما في ذلك البعثة. ويتعين أن تتمثل أولويتنا المستمرة في الحفاظ على تلك الإنجازات والبناء عليها، ومواصلة دعم مسار أفغانستان من المرحلة الانتقالية وحتى مرحلة التحول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص كوبيتش على إحاطته الإعلامية الشاملة والغنية بالمعلومات. وأشكر أيضا السفير تانين على بيانه.

إن اليابان تقدر تقديرا عاليا الاستعراض الشامل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي اضطلع بها الأمين العام عملا بالقرار ١٩٧٤ (٢٠١١). وعلى أساس الاستعراض، من المهم للغاية أن تواصل البعثة أداء دور ملائم، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، دعما للقيادة الأفغانية وللملكيتها ومن أجل بناء مستقبل واعد لأفغانستان.

وبينما نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام، ووصفه للمرحلة الثانية من المرحلة الانتقالية بأنها قد حققت تقدما كما كان مخططا لها، فإننا نلاحظ أيضا وقوع حوادث مروّعة مؤخرا. ويتعين علينا ألا نتيح المجال لأن تتكرر هذه الحوادث وعلينا وقف مسلسل العنف. كما ينبغي لنا أيضا تذكير أنفسنا بأنه يتعين على أفغانستان وشركائها الدوليين معالجة التحديات المشتركة لتعزيز الأمن في أفغانستان وأيضا توطيد العملية السياسية بقيادة أفغانية.

يواصل اليابان في هذا الصدد، تقديم مساعدته في مجالات مثل الأمن بغية تعزيز قدرة الشرطة الأفغانية وعملية إعادة الإدماج. وقد قررت اليابان الشهر الماضي تقديم مساعدات تصل إلى ٥٨٥ مليون دولار أمريكي، تتضمن ٢٣١ مليون دولار مخصصة لمساعدة الشرطة و ٥ ملايين دولار لتعزيز إعادة الإدماج. وترحب اليابان بكون أن ٣ ٨٢٥ مقاتلا سابقا قد سجلوا رسميا في برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، كما جاء في تقرير الأمين العام.

وبناء على مؤتمري بون واسطنبول العام الماضي، فإننا جاهزون لجعل هذا العام أكثر فائدة. حيث سيجري عقد مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو الذي سوف يركز على المسائل الأمنية في أيار/مايو، وأول مؤتمر

متابعة لمؤتمر اسطنبول يركز على التعاون الإقليمي في حزيران/يونيه، ومؤتمر طوكيو في تموز/يوليه. وستشكل تلك المؤتمرات أفضل الفرص لمناقشة مستقبل البلد.

والجدير بالذكر أنه من المتوقع أن يشكل مؤتمر طوكيو الذي تشترك اليابان وأفغانستان في استضافته، فرصة لبناء أسس متينة للتنمية الاقتصادية المستدامة في أفغانستان، خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وستقوم تلك الأسس على التزامات متبادلة بين المجتمع الدولي وأفغانستان في مؤتمر بون، تهدف إلى تحديد الأولويات فيما يخص البرامج الوطنية ذات الأولوية في البلد، وتقديم مساعدات ملموسة في إطار تلك البرامج ذات الأولوية، فضلا عن تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي.

في الوقت نفسه، وبغية إجراء مناقشات ذات مغزى، وتقديم نتائج ملموسة خلال مؤتمر طوكيو، من المتوقع بذل الجانب الأفغاني قصارى جهوده، قبل انعقاد المؤتمر، لمعالجة مسائل الحوكمة مثل الفساد، وإظهار تحسن ملموس. ونرحب في هذا الصدد، بتنظيم الحكومة الأفغانية مؤخرا منتدى لمناقشة الحوكمة. ومن الضروري الحفاظ في خضم جهودنا على نظرة طويلة المدى فيما يخص إقامة حكم رشيد في البلد. ونثني على الدور الاستباقي للبعثة في مجال تيسير مناقشاتنا في هذا المجال.

تواصل البعثة أداء دور هام، وتدعم اليابان تمديد ولاية البعثة، وفقا لمشروع القرار المقرر اعتماده في وقت قريب. ومن أجل إنجاح مؤتمر طوكيو، فإن اليابان مصممة على بذل قصارى جهودها والتعاون مع أفغانستان، والشركاء الدوليين والبعثة.

في الختام، نود التعبير مرة أخرى عن تقديرنا الصادق لتفاني الممثل الخاص للأمين العام كوبيتش، ونجدد التزامنا بدعم جهود البعثة، والممثل الخاص كوبيتش، وجميع نساء ورجال البعثة، الذين أبدوا التزاما كبيرا بهذه البعثة البالغة الصعوبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد أباكان (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه تحية حارة للممثل الخاص يان كوبيتش، وأغتنم هذه الفرصة لشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة، بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2012/133). وأود أيضا شكر السفير تانين على بيانه الثاقب.

وتأتي هذه المناقشة في وقت محزن لبلدي. حيث أننا فقدنا منذ يومين ١٢ جنديا تركيا في حادث تحطم طائرة عمودية في العاصمة الأفغانية، حيث كان جنودنا في كابول لمساعدة إخوانهم الأفغان على بناء أفغانستان آمنة ومستقرة. ونحن جميعا متحدون من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك. وأود التعبير عن تقديرنا الصادق للأمين العام على بيانه المتضمن التعزية والمواساة. وأود بهذه المناسبة التأكيد من جديد على التزامنا القوي تجاه أفغانستان.

جرت حوادث مهمة متعلقة بأفغانستان خلال الستة أشهر الماضية. وقدم مؤتمر اسطنبول الخاص بأفغانستان الذي عقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر رؤية جديدة للتعاون الإقليمي وعلاقات حسن الجوار عبر الإقليم الذي يحيط بالبلد. واعترافا من عملية اسطنبول بالدور الحاسم الذي تؤديه أفغانستان في مجال القدرة على الاتصال والتعاون عبر الإقليم، فإنها تعيد إلزام أفغانستان وجيرانها برؤية جديدة للشراكة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

أود أن أكرر بأن الأطراف قد أقرت في اسطنبول بالدور المحوري للأمم المتحدة. ورحبت أيضا بعزم أفغانستان وتصميمها على استخدام موقعها الإقليمي والتاريخي من أجل القيام بما عليها فيما يخص تعزيز الأمن والتعاون الاقتصادي السلمي في المنطقة. وتلك عملية تعود ملكيتها للإقليم من أجل مستقبلنا المشترك، وتقع أفغانستان في صميمها.

منذ مؤتمر اسطنبول وأفغانستان تقود بفعالية عملية المتابعة. ويشجعنا الدعم الإقليمي الذي تحظى به تدابير المتابعة التي يقودها الأفغان بشأن عملية اسطنبول. وفي ذلك الإطار، فإن اجتماع كبار المسؤولين في ٢٩ شباط/فبراير في كابول قد عُقد في أجواء بنّاءة للغاية. وخلال الاجتماع التحضيري، واصلت الأطراف الفاعلة الإقليمية تأكيد ملكيتها للعملية المتعلقة بتعزيز الثقة والتعاون في المنطقة. وعملت بشأن الورقة المفاهيمية التي أعدها الجانب الأفغاني بغية وضع رؤية جديدة للتعاون الإقليمي. ونأمل صادقين أن تمكّن هذه الرؤية الإقليمية أفغانستان من الاضطلاع بالدور الذي ظلت تتقو إلى أدائه منذ وقت طويل، باعتبارها مركزا إقليميا للتجارة والعبور.

ونتطلع الآن إلى المؤتمر الوزاري الذي سيُعقد في ١٤ حزيران/يونيه في كابول. وذلك الاجتماع سيمكّن أفغانستان وشركاءها الإقليميين من مواصلة وضع خطة استشرافية للتعاون الإقليمي. ونعتقد أن عملية اسطنبول، إلى جانب الانخراط الدولي الطويل الأجل الذي تم تأكيده في مؤتمر بون، سيشكل إسهاما آخر في نجاحنا في أفغانستان.

وسنواصل تقديم دعمنا لأفغانستان بغية تعزيز مكاسب العقد الماضي وتحقيق مزيد من الأمن والاستدامة الاقتصادية في المستقبل. وبالتالي، ينبغي للمجتمع الدولي، خلال الفترة الفاصلة عن عقد حدثين رئيسيين بشأن أفغانستان في هذا العام – مؤتمر قمة شيكاغو ومؤتمر طوكيو – أن يعمل على توجيه رسالة واضحة لتعزيز آمال الشعب الأفغاني وتطلعاته. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن ارتياحنا بالعملية الانتقالية المتعلقة بالأمن التي يقودها أبناء أفغانستان، والتي يتولى في إطارها الآن قوات الأمن الوطنية الأفغانية كامل المسؤولية عن نصف السكان تقريبا.

ونرحب باستعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي أجريت بالتشاور مع الحكومة الأفغانية والشركاء المعنيين. والبعثة تضطلع بدور حاسم في دعم الحكومة الأفغانية، وستواصل مساعدة وتعزيز المؤسسات الأفغانية بصورة متسقة حتى يتسنى لها الوفاء بمسؤولياتها المكلفة بها تجاه الشعب الأفغاني. وينبغي للبعثة لدى قيامها بأنشطتها أن تظل مستنيرة بحقائق العملية الانتقالية، والخطة السياسية والإنمائية لأفغانستان، وأولويات الحكومة الأفغانية في السنوات القادمة.

ونعتقد أن الملكية والقيادة الأفغانية ينبغي أن تقع في صلب جهودنا الجماعية. وفي ذلك الصدد، يتعين على الأمم المتحدة أن تظل شريكا قويا لأفغانستان في عملية السلام والعملية الانتقالية اللتين يقودهما أبناء أفغانستان. وفي غضون ذلك، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة أيضا دعم التعاون الإقليمي وتعزيز انخراط دولي متسق مساندة للخطة الإنمائية للحكومة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشيد مرة أخرى بالعمل المتفاني والممتاز الذي تقوم به البعثة تنفيذا لولايتها، في مواجهة التهديدات الحقيقية والخطيرة للغاية في أفغانستان. ونحن ممتنون على نحو خاص للممثل الخاص للأمين العام كوبيتش. ونثق في حكمته وقيادته وهو يدير وجود الأمم المتحدة في أفغانستان. ولعمل البعثة في أفغانستان الآن أهمية كبيرة، وسيبقى كذلك. ونحن نؤيد البعثة تأييدا تاما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة النرويج.

السيدة سميت (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص كوبيتش على إحاطته الإعلامية اليوم، وأعرب عن دعمنا الثابت له وللموظفين المتفانين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

إلى أفغانستان. ونرحب بمشروع قرار تجديد ولاية البعثة الذي سيعتمد في هذا الأسبوع. جوهر تلك الولاية سياسي وليس تقنيا. وإذ ننقل بصورة تدريجية السلطات من المجتمع الدولي إلى الجانب الأفغاني، فإن دور البعثة باعتبارها ضامن سلامة العملية الانتقالية قد أصبح أساسيا. فالبعثة تحقق هدفي دعم الحكومة الأفغانية وتمكين الشعب الأفغاني في جهودهما لبناء مستقبل يسوده السلام والديمقراطية.

ولا تزال المساعي الحميدة والتواصل السياسي، لدى دعم عملية شاملة بقيادة أفغانية لتحقيق تسوية سياسية ورصد حقوق الإنسان، أساسية لولاية البعثة. ومن الحيوي أيضا أن تستمر الأمم المتحدة في تعزيز قدرات المؤسسات الانتخابية الأفغانية وسلامة العمليات الانتخابية القادمة، باعتبار ذلك مفتاح تمكين المؤسسات الديمقراطية. وبناء مؤسسات انتخابية قوية بمقدورها إجراء انتخابات تستجيب للمعايير الدولية يظل مجالا من مجالات الإصلاح الرئيسية. واقترانا بالإسهام في مجال بناء القدرات وتعزيز اتساق المعونة وزيادتها في المساعدة الدولية، ينبغي للبعثة أن تركز على دعم الحكومة الأفغانية لتصير أكثر شفافية وشمولية وخضوعا للمساءلة.

إن مناقشة اليوم تنعقد وأفغانستان تمر بفترة انتقالية مهمة. وقد أحرز التقدم بشأن العملية الانتقالية في مجال الأمن، وستستعرض في مؤتمر القمة القادم لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن أفغانستان في شيكاغو في أيار/مايو. وكفالة أداء جيد لقوات الأمن الأفغانية هي مفتاح تحقيق الاستقرار وإحلال السلام. العامل الآخر المهم بالقدر ذاته هو قدرة الحكومة الأفغانية على القيام بوظائفها بصورة مناسبة. ولاستدامة العملية الانتقالية في مجال الأمن وإحلال السلام الدائم، لا بد من إحراز التقدم في مجالات الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفغان. وتعزيز إخضاع المؤسسات الحكومية للمساءلة، بما في ذلك فصل السلطات، سيكون ضروريا لبناء دولة أفغانية قابلة للبقاء.

وإذ نمضي قدما في العملية الانتقالية، من المهم أيضا أن نكفل أن جهود النهوض بحقوق الإنسان تعزز أيضا قدرات الدولة الأفغانية على مكافحة الإفلات من العقاب وحماية حقوق مواطنيها. ومن الأهمية بمكان أيضا ألا تتقوض الوظائف الضرورية المتعلقة بالرصد والمراقبة التي تقوم بها اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية لحقوق الإنسان، وجماعات المجتمع المدني ووسائط الإعلام الحرة. وفي ذلك الصدد، نتوقع أن يتم الانتهاء من عملية تعيين المفوضين الجدد لدى اللجنة قريبا بصورة شفافة وشاملة. فالمجتمع المدني الأفغاني يضطلع بدور حاسم، غير أن الحكومة ينبغي أن تحسن أيضا بناء قدراتها وتعاونها الداخلي.

تحتاج أفغانستان إلى تسوية سياسية تشرك المتمردين والمجموعات السياسية والاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك المجتمع الدولي، لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. والتسوية السلمية لن تكون قابلة للاستمرار ما لم تدعمها غالبية أبناء أفغانستان من جميع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي. وعلى الأجل الطويل، فإن أكثر الأسس استدامة لبناء مستقبل سلمي يقوم على توسيع نطاق الحيز السياسي. فتعزيز الأحزاب السياسية، ومجموعات المجتمع المدني ووسائط الإعلام الحرة سيكون أمرا حاسما، فضلا عن إرساء سيادة القانون والاستجابة لمطالب الشعب الأفغاني بالعدالة.

وعلاوة على ذلك، يجب على الأطراف كافة أن تحترم إنجازات العقد الماضي، لا سيما الالتزامات الدولية لأفغانستان فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمبادئ الرئيسية المكرسة في الدستور الأفغاني. وكفالة حقوق المرأة وتمكينها ينبغي أن يشكلا عنصرين أساسين في عملية السلام، ويجب أن يظلا على رأس جدول أعمالنا. فالعنف ضد النساء لا يزال تحديا كبيرا، والحقوق القانونية التي تتمتع بها النساء الآن ينبغي حمايتها من خلال العملية الانتقالية. وفي ذلك

الصدد، نرحب بقيام الحكومة الأفغانية مؤخرا بنشر أول تقرير تقدمه إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وفي مؤتمر طوكيو الذي سيُعقد في تموز/يوليه، يجب أن نحرز التقدم بشأن التعاون الإنمائي مع الحكومة الأفغانية بتقديم توصيات ملموسة ومستدامة استنادا إلى البرامج الوطنية ذات الأولوية لأفغانستان. والمساعدة الإنمائية التي تقدمها النرويج إلى أفغانستان طويلة الأجل وتستند إلى الوعود المتبادلة بإجراء الإصلاحات في مجال الحوكمة.

وفي الختام، يرتهن إحلال السلام في أفغانستان وتحقيق الاستقرار فيها بإقامة علاقات جيدة مع جيرانها. وبالتالي، فإننا نؤيد تماما متابعة عملية اسطنبول والتدابير الإقليمية لبناء الثقة التي يجري اتخاذها. والنرويج تشجع بشدة أفغانستان وجيرانها على إقامة وتعزيز العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل فنلندا.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تمر أفغانستان بثلاث عمليات صعبة ومترابطة: العملية الانتقالية في مجال الأمن، وعملية المصالحة الوطنية، وعملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ومن الأهمية بمكان ألا تقوض خلال عملية المصالحة أوجه التقدم التي تحققت في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، التي يضمنها الدستور الأفغاني. وتعتقد فنلندا أن مشاركة المرأة بصورة هادفة عنصر رئيسي لنجاح العملية الانتقالية. ومشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية على جميع مستويات المجتمع شرط مسبق لإرساء الديمقراطية وكفالة حقوق الإنسان. كما أن النساء ركيزة للتنمية المستدامة والنجاح الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

لقد حققت أفغانستان مكاسب ملحوظة منذ الإطاحة بنظام الطالبان، مثل تحسين فرص حصول الفتيات على التعليم الأساسي. ومع ذلك، تبقى المرأة على هامش عملية صنع القرار السياسي والتقدم المحرز في مجال حقوق المرأة ليس كافيا. ما زالت المرأة الأفغانية تواجه اليوم انعدام الأمن في الأماكن العامة والمنازل، بما في ذلك عدم توفر الحماية الكافية ضد العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي، فضلا عن عدم إمكانية وصولها إلى نظام عدالة غير منحاز والتمثيل القانوني.

منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ما برحت أفغانستان وفنلندا تتعاونان في مجال المرأة والسلام والأمن من خلال وضع برنامج التوأمة. ونحن نسترشد بالملكية والقيادة الأفغانيتين القويتين. هدفنا هو تحقيق تنسيق شامل وشفاف فيما بين الوزارات المعنية ووضع خطة عمل وطنية أفغانية بشأن المرأة والسلام والأمن الدوليين. وقد أنشئت لجنة توجيهية وطنية أفغانية في إطار القرار ١٣٢٥، وهي تجتمع بشكل منتظم. وفي كانون الثاني/يناير، زارت اللجنة فنلندا. وقد وفرت تلك الزيارة طرح أفكار جديدة بشأن كيفية التأكد من تنفيذ أفضل لقرارات مجلس الأمن والولايات التي يأذن بها.

وستزيد فنلندا تمويلها السنوي في مجال التنمية لأفغانستان بنسبة ٥٠ في المائة من ٢١ مليون يورو هذا العام إلى ٣٠ مليون يورو بحلول عام ٢٠١٤. وسوف تظل أفغانستان أهم شريك لفنلندا في مجال التعاون الإنمائي. ونحن نركز في تعاوننا على ثلاثة قطاعات رئيسية هي: أولا، والحوكمة الرشيدة والديمقراطية وسيادة القانون؛ وثانيا، حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، مع التركيز بصفة خاصة على تعليم البنات؛ وثالثا، الاقتصاد الأفغاني ونموه، ولا سيما في قطاع التعدين.

علينـا جميعـا أن نعمـل بجـد لبنـاء حوكمـة أفـضل، وتحـسين احتـرام حقـوق الإنـسان وتحقيـق اقتـصاد يملـك مقومات البقاء في أفغانستان. ويجب أن يرى الناس تغييرات إيجابيـة في حيـاتهم اليوميـة، وأن يثقـوا في الـسلطات. يـتعين التأكـد مـن الإصـغاء إلى أصـوات المجتمـع المـدني، وضـمان حقوق وأمن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين.

يتعين على المجتمع الدولي القيام بـدوره وتقـديم الـدعم الكامل للحكومة الأفغانية بعد الفترة الانتقالية. لا تزال فنلندا ملتزمة بذلك.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): لا يوجـد متكلمـون آخـرون في قـائمتي. وبـذلك يكـون مجلـس الأمـن قـد اختـتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.